مفهوم الأبرتهايد :
ابعـــاده وخطورتـــه

محمد سعيد أبو قصـة *

إن كلمة الأبرتهايد أو «التمييز العنصري» جاءت أصلا من كلمتين هما (Apart-Hate) بمعنى فصل أو عزل — وكره ، ومعناها الميز العنصري والتفرقة بين البشر في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية مع العلم أنه وحتى اليوم ليس ثمة إتفاق أو إجماع على المعنى الحقيقي للأبرتهايد إلاّ أن سياسة الأبرتهايد في مفهومها العام وفي إطار جنوب أفريقيا العنصرية فإن هذا المصطلح يعني التمييز العنصري بكل أشكاله ، كما وأن المصطلح الجديد حتى بالنسبة للغة الإنجليزية هو عبارة عن سياسة التفرقة والتمييز السياسي والاقتصادي والإجتماعي والثقافي ضد الطوائف غير الأوربية الأصل والمتمثلة في الأغلبية الأفريقية كجماعات البانتو والملونين الآخرين الذين يقطنون جمهورية جنوب أفريقيا والذين يشكلون أكثر من ٧٣٪ من مجموع سكان البلاد البالغ تعدادهم (٢٧) مليون نسمة حسب التقديرات السكانية لعام ١٩٧٧ . وتمشياً مع الأبرتهايد وسياسة تطبيقه فإن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية إنتهجت سياسة تهدف إلى تدعيم وضمان بقاء الكيان العنصري الأبيض ووعدت في نفس الوقت الأغلبية الأفريقية بتنمية منفصلة لمناطقهم بعيدين عن المناطق التي يقطنها البيض ويشتمل برنامج الأبرتهايد على عناصر معينة ومبـادئ أساسية تسعى جاهدة من أجل تحقيق الأهداف التالية :

١ — ضمان إستمرارية الأبرتهايد كايديولوجية قومية للأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا .

٢ — السيطرة الكاملة على حركة التوظيف وإستغلال العمالة الأفريقية وإستخدامها في تنمية قطاع الإقتصاد مقابل أجور زهيدة .

٣ — تنفيذ وتطبيق سياسة الإنفصال العنصري / فصل الأوروبي الأبيض عن الأفريقي الأسود في مختلف المجالات .

٤ — تطبيق سياسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنفصلة بالنسبة للجماعات السوداء في جنوب القارة السمراء .

٥ — السعي من أجل خلق دولة بوليسية قوية بزعامة الأقلية البيضاء من أجل الهيمنة على الأغلبية السوداء وإخماد نشاطاتها المضادة بشتى الوسائل المتاحة .

٦ — إستمرار تنمية الشعور المتمثل في تفوق الجنس الأبيض على الجنس الأسود على مختلف المستويات .

إن كلمة الأبرتهايد كما شرحناها سابقاً تؤكد أن هذا المصطلح بمعانية العنصرية كان قد إستعمل تاريخياً

---

* محاضر بقسم العلوم السياسية — كلية الإقتصاد والتجارة ، جامعة قاريونس ، وحاصل على درجة الماجستير في الشئون الدولية ، شعبة الدراسات الأفريقية بجامعة أوهايو — أثنز — أمريكا .

ولأول مرة في مقال نشر بصحيفة «داي بيرجر» بجنوب أفريقيا في عددها الصادر في مارس ١٩٤٣ ، وقد أوضح هذا المقال سياسة البويرز تجاه الأبرتهايد وضرورة تطبيقه في المنطقة ، كما واستعمل هذا المصطلح وللمرة الثانية أيضاً في مقال آخر نشر بنفس الصحيفة وذلك في عددها الصادر في سبتمبر من نفس العام ، حيث أكد المقال على ضرورة الإعتراف بوجهة نظر البويرز فيما يتعلق بالأبرتهايد والعمل على تدعيمه وترسيخه بشتى الوسائل المتاحة ليخدم الأقلية البيضاء . هذا وعلى المستوى الرسمي الحكومي فقد إستعمل هذا المصطلح ولأول مرة في برلمان جنوب أفريقيا في يناير عام ١٩٤٤ عندما وصف زعيم الحزب الوطني ورئيس الوزراء آنذاك نثانيال ملان طبيعة الجمهورية وأنه سيؤكد على سلامة الجنس الأبيض والحضارة المسيحية بواسطة المحافظة على مبـاديء الأبرتهايد وترسيخ مفاهيمه بداخل الأقلية البيضاء في المنطقة . وقد ساعد هذا المصطلح بفلسفته العنصرية وأبعاده المميزة الحزب الوطني على الفوز خلال الإنتخابات التي أجريت في مايو عام ١٩٤٨ وظهور الحزب المذكور كقوة سياسية ذات أثر كبير فيما بعد . والجدير بالذكر أنه قصد بالمصطلح الجديد وضع مبدأ يسهل على العنصريين البيض (البويرز) أو كما يفضلون تسميتهم «الأفريكانرز» إستعماله لدرجة أنه لا يوجد لهذا المصطلح ترجمة في اللغة الإنجليزية حتى الآن لا لشيء إلاّ لكونه يحمل في طياته معنىً محيراً ومميزاً يفهمه فقط واضعوه ألا وهم العنصريون البيض في جنوب القارة السمراء ، إلاّ أن اليوم أصبح الابرتهايد كلمة دولية متداولة شأنها شأن كلمة البويرز وغيرها من المصطلحات التي دخلت القاموس السياسي . والجدير بالملاحظة أن مصطلح الأبرتهايد ترجع خلفياته إلى بداية العقد الأول من القرن الحالي عندما ساعدت ودعمت وساندت بريطانيا الأقلية البيضاء الأوروبية الأصل في إقامة حكومة في جنوب أفريقيا على حساب الأغلبية الأفريقية المتواجدة على أرضها . ومما يذكر فإن الأقلية البيضاء هذه جاءت من أوروبا وتمثل جماعة «البويرز» الذين جاءوا متطفلين من هولندة عام ١٦٥٢ واستوطنوا بالمنطقة حيث كان تعدادهم آنذاك أقل من الفي نسمة والآن يربو تعدادهم عن ثلاثة ملايين نسمة ويشكلون نسبة ١٧٪ من مجموع سكان جنوب أفريقيا بكاملها . ومع بداية العقد التاسع من القرن التاسع عشر الميلادي إشتد التوتر والصراع بين الإنجليز من ناحية والبويرز من ناحية أخرى وازدادت درجة المنافسة بين الطرفين من أجل التوسع وفرض الهيمنة وكسب مواقع مختلفة داخل المنطقة أدت في النهاية إلى إشعال نار الحرب بينهما دامت قرابة ثلاث سنوات (١٨٩٩ — ١٩٠٢) إنتهت بإنتصار بريطانيا واستيلائها على المنطقة بكاملها وهكذا هزم البويرز في جنوب القارة .

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وبعد أن تخلت المانيا على مستعمراتها في أفريقيا مثل أقاليم التوجو ، الكـاميرون ، روندة — بوروندي ، تـنجانـيـقـا وناميبيا ، وسعياً وراء تحقيق أطماعها التوسعية وبناء أمبراطورية يحكمها البيض بالتوارث ، إستولت جنوب أفريقيا آنذاك على إقليم ناميبيا الأفريقي المتآخم لحدودها الغـربية وضمته بالقوة واعتبرته منذ ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من أراضيها ووقع الإقليم المذكور تحت الإنتداب والوصاية وصنفته جنوب أفريقيا تحت الفئة (حـ) من نظام الإنتداب أو الوصاية والذي يعتبر وبكل المعايير أسوأ نظام إنتداب أو وصاية عرفه العالم المعاصر ومارسته الأنظمة الإستعمارية العنصرية . وخلاصة القول فإنه ومنذ عام ١٩١٠ حتى عام ١٩٦١ ، كانت جنوب أفريقيا الحالية تعرف باسم «إتحاد جنوب أفريقيا» نتيجة للتسوية التي نتجت عن حروب البويرز لعام ١٩٠٢ ، وبعد عام ١٩٦١

أصبحت البلاد تعرف باسم «جمهورية جنوب أفريقيا» علما بأن إتحاد جنوب أفريقيا الذي أسس عام ١٩١٠ كان يضم محافظة الكيب وناتال من جانب بريطانيا واترانزفال ودولة البرتغال الحرة من جانب البويرز ومع بعضها البعض أصبحت هذه المناطق الأربعة تشكل «دومينيون» وأصبح للإتحاد لغتان رسميتان هما الإنجليزية والأفريكانرية التي تمثل لغة المستوطنين الهولنديين الذين استوطنوا البلاد مع منتصف القرن السابع عشر الميلادي . وبالرغم من أن بريطانيا منحت البويرز جميع الحقوق المتعلقة بالمواطنة وحق الجنسية إلاّ أن التنظيمين كل على حدة إستمر في محاربة الآخر وعدم الثقة به ووضع العراقيل أمامه الأمر الذي أدى إلى ظهور حزبين سياسيين متنافسين هما الحزب الوطني الذي تسيطر عليه جماعة البويرز التي تشكل ٦٠٪ من مجموع السكان البيض المتواجدين في البلد في حين تسيطر الجماعة الإنجليزية التي تشكل ٤٠٪ من مجموع السكان البيض في المنطقة على الحزب المتحد . وفي أوائل عام ١٩٦٠ إزدادت حدة الخلاف والتوتر بين الإنجليز وحزبهم المتحد من جهة والبويرز وحزبهم الوطني من جهة أخرى خصوصاً وأن الحزب الأخير كان يفضل ويحبذ التعجيل بعملية قطع الصلة ببريطانيا وتأسيس جمهورية مستقلة بعيدة عن هيمنة بريطانيا ، في حين كان الحزب المتحد يطالب بزيادة حجم الإتصال مع بريطانيا وإنتهاج سياسة معتدلة تخدم المصالح المشتركة ، وفي إنتخابات عام ١٩٦٠ حسم الصراع لصالح البويرز وحزبهم الوطني وتم إعلان الجمهورية عام ١٩٦١ وقطعت جنوب أفريقيا صلتها التقليدية مع بريطانيا والتي دامت أكثر من نصف قرن كما وانسحبت جنوب أفريقيا من الكومونولث البريطاني . هذا كما يمثل بداية العقد السادس من القرن الحالي نقطة تحول وانطلاق في تاريخ أفريقيا السياسي حيث حصل وأن حققت العديد من الدول الأفريقية إستقلالها من قِبَل فرنسا وبريطانيا وبدأ شعور الوعي السياسي يتزايد بين الأفارقة وبدأ شعور القومية ينمو شيئاً فشيئاً ومع هذه الفترة الحاسمة قام هارولد مكملان رئيس وزراء بريطانيا آنذاك بزيارة جنوب أفريقيا وفي الكلمة التي ألقاها ببرلمان جنوب أفريقيا في فبراير عام ١٩٦٠ ، أوضح مكملان «أن رياح التغيير بدأت تهب عبر أفريقيا وسواء أردنا ذلك من عدمه فإن هذا النمو في الشعور والوعي القومي هو حقيقة سياسية ثابتة ويجب علينا جميعاً قبولها كحقيقة واقعة وسياساتنا القومية يجب أن تأخذ ذلك في الحسبان» . ومع بداية منتصف العقد السابع وبداية العقد الثامن من هذا القرن فإن رياح التغيير هذه بدأت تهب عبر أفريقيا من جديد حيث دول المواجهة أنجولا وموزمبيق وزمبابوي التي تفصل حكومة الأقلية البيضاء في أقصى الجنوب عن بقية أفريقيا السمراء تحررت وحققت إستقلالها وبدأت عملية البناء والتشييد في هذه المناطق بالرغم من وجود بعض المصاعب والتعثرات التي تعترض هذه الأنظمة الجديدة ، أما ناميبيا ، آخر المستعمرات في أفريقيا ، فإن إستقلالها أصبح قاب قوسين أو أدنى ، أراد العنصريون البيض في بريتوريا ذلك من عدمه فإن التيار الجارف والهادر الذي يجتاح ناميبيا حالياً يزداد قوة وإيمانا كل يوم وإرادة الشعب الناميبي ستنتصر آجلاً أم عاجلاً وعلى بريتوريا أن تأخذ هذا في الحسبان وتستعد للتحدي .

وفيما يتعلق بحركة النضال التي قادها الشعب الأفريقي والذي يشكل الأغلبية الساحقة في المنطقة فإنه من المفيد أن نوضح أن هذا الشعب المناضل وخلال تاريخه الطويل تعرض للعديد من الممارسات الوحشية من قبل النظام العنصري في بريتوريا حيث أن هذا الشعب له مصلحة قومية وحيوية في نضاله وكفاحه من أجل القضاء على الأبرتهايد بكل أشكاله

لما سببه من متاعب ومشاكل وعواقب وخيمة لا تعد ولا تحصى حيث سبق لبريتوريا العنصرية أن مارسته في أبشع أشكاله ووحشيته وقعه ، كما أن الأبرتهايد في جنوب أفريقيا اليوم يمثل ايديولوجية تفوّق الجنس الأبيض على الجنس الأسود الأقل شأنا ، ويرجع فضل ميلاد هذه الأيديولوجية إلى المستوطنين البيض (البويرز) الذين غزوا المنطقة مع بداية منتصف القرن السابع عشر الميلادي وقد إنتهج الغزاة البيض خلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر الميلادي سياسة الحملات المتمثلة في الغزوات والغارات المتكررة واستخدموا جميع وسائل النهب والسلب والإحتيال الأخرى إلى جانب عدوانهم السافر ضد الشعب الأفريقى صاحب الأرض ، وخلال هذه الحملات الشرسة التي قام بها البويرز ضد الأفارقة وأرضهم واجه هولاء الأعداء الغزاة مقاومة عنيفة من قبل الأهالي الأفارقة الذين خرجوا دفاعا عن التراب والشرف والكرامة ، وفي منطقة الكيب «الرأس» وحدها إندلعت معارك المقاومة بين الاهالي الأفارقة والبويرز وصل عددها أكثر من ثمانية معارك مع الأفارقة قاطني المنطقة ضد الإنتهاكات والهجمات الشرسة التي قامت بها طوائف البويرز طيلة قرن من الزمن . وبعد سلسلة من المعارك الضارية ونظراً لضعف المقاومة لدى الأفارقة وبعد كل هذه الفترة الطويلة تم إخماد المقاومة الأفريقية بواسطة القوى النارية الأوروبية المتفوقة آنذاك إلاّ أنه وبعد حتى الهزيمة التي الحقت بهم فإنهم — أي الأفارقة — لم يستسلموا تطوعاً أو يخضعوا للأمر الواقع بل واصلوا نضالهم بوسيلة أو بأخرى حتى أثبتوا للغزاة الأوروبيين أنهم على قدر كبير من المسئولية وأنهم جادون في مواصلة المشوار مهما كانت العواقب على الرغم من أنهم تعرضوا للعديد من الممارسات والمضايقات خصوصا فيما يتعلق بالخدمات التي يؤدونها للاوروبيين حيث الكثير من الوسائل التي كانت تستخدم أثناء فترة تجارة الرقيق في القرون (السادس والسابع والثامن والتاسع عشر) الميلادي ما تزال تستخدم الآن لإجبار الأفارقة على العمل . ومن بين هذه التدابير فرض الضرائب والقوانين التي لا تسمح للفرد الأفريقي بالعمل أو الإقامة والتنقل إلاّ في منطقة معينة ومحددة . وخلاصة القول فإن نعمة إكتشاف الماس بمنطقة كمبرلى عام ١٨٦٧ والذهب بمنطقة ووترزراند عام ١٨٨٦ بالنسبة للبيض العنصريين ونقمة إكتشافه بالنسبة للأفارقة وضعت حجر الأساس للتمييز العنصري في مجال الصناعة بين الأبيض والأسود في جنوب القارة الأفريقية حيث العمال المهرة والمتدربون والفنيون والحرفيون في المناجم هم من البيض جاءوا للمنطقة من أوروبا التي عانت الويل من الأزمات الإقتصادية الخانقة آنذاك وزحفوا نحوها حفاة عراة من أجل العيش والإستيطان أولاً والتوسع والتغلغل داخل المنطقة على حساب الأغلبية الأفريقية ثانيا ، في حين يتم إستخدام الأفارقة في أعمال شاقة وقاسية كعناصر غير مهرة وغير حرفية وبأجور زهيدة وكثيراً ما كان المواطن الأفريقي صاحب الأرض آخر من يوظّف وأول من يستغنى عن خدماته في اطار هذا النظام العنصري لبريتوريا وقد ثبت أن هذا النظام الإستغلالي يعتبر نظاماً مربحاً بالنسبة لعمال المناجم والصناعات الأخرى وكذلك الأمر بالنسبة لرأسمال جنوب أفريقيا بصفة عامة فهو نظام يقود لخسارة بالنسبة للأغلبية الأفريقية من العمال الغير مستفيدين من الوضع الراهن كما أن الأرستقراطية البيضاء من العمال وجدت نفسها مجبرة على مساندة ودعم النظام العنصري من أجل توفير عمل أفضل وتحقيق أجور ومرتبات مرتفعة بالإستمرار في معاملة الأفريقي صاحب الأرض معاملة سيئة وتهكمية وتكليفة بأداء الأعمال الشاقة حيث أن صناعة التعدين

أصبحت أيضاً تمثل تزاوجاً بين الرأسمالية الدولية والإقطاعية المحلية في جنوب أفريقيا العنصرية وهذا أيضاً أضحى يمثل تواطؤاً وتحالفاً عنصرياً واضحاً بين الرأسمالية الدولية من ناحية والإقطاعية الأرستقراطية البيضاء من ناحية أخرى وكل ذلك على كاهل وحساب الأغلبية الأفريقية التي تعيش على أرضها كأجيرة تستغل وتسخَّر من قبل الأقلية البيضاء التي تسيطر على الأوضاع بصفة عامة ، ويظهر أن رجل الأعمال البريطاني سيسل روديس (١٨٥٣ — ١٩٠٢) الذي كان رئيساً لوزراء مستعمرة الكيب «الرأس» خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي كان متحمساً لقضية ترسيخ سياسة الأبرتهايد منذ ذلك الحين حيث قال في خطاب له بالبرلمان آنذاك «انني سوف أطرح قواعد سياستي حول قضية الأهالي الأفارقة . . . وعليكم إما أن تقبلوهم على أسس قدم المساواة كمواطنين أو تعتبروهم جنساً خاضعا . . . وأردف روديس قائلاً مواصلاً حديثه . . . أما بالنسبة لي شخصياً فقد توصلت إلى قناعة تامة بضرورة تواجد تشريع طبقي يصنف الأجناس . . . وفي هذه الحالة فإن الأهالي الأفارقة سيعاملون كالأطفال وسيحرمون من حق الإنتخاب والمشاركة السياسية» وفي آخر كلامه قال روديس «هذه هي خلاصة سياساتي وهذه هي سياسات جنوب أفريقيا» . وخلاصة القول فإن حجر الزاوية القانونية لقضية التمييز العنصري بين مختلف الأجناس في جنوب أفريقيا كانت قد ساهمت فيها بريطانيا مساهمة فعالة وإيجابية وذلك عندما قلّدت مجمل السلطة السياسية في يد الأقلية العنصرية البيضاء منذ عام ١٩١٠ حيث أجاز الدستور آنذاك التمييز العنصري في أبشع أشكاله وألوانه وأعدَّ الأسس لمجابهة العواقب وردود الفعل لسمات الإستغلال والسخط والإحتكار والجور والجشع والذل وغيرها . وبهذه الخلفية والمعطيات أصبحت جنوب أفريقيا تمثل مصيدة للرأسمالية العالمية في التشجيع على جلب التجار الأوروبيين بقصد الإستغلال لثروات ومقدرات الشعوب الأفريقية المغلوبة على أمرها خصوصا وإن البلد أصبحت تحكم بواسطة أقلية عنصرية بيضاء ، وهكذا وفي الجوهر فإن السلطة أصبحت محتكرة من قبل فئة معينة من برجوازي جنوب أفريقيا بالتعاون مع الأمبريالية العالمية حيث التمييز العنصري والرأسمالية العالمية ونماذج الإستغلال والإحتكار والجشع والجور كلها جعلت أفريقيا نفسها مستعمرة من هذا النوع .

إن خصوم ومعارضي سياسة الأبرتهايد يجادلون القول بأنه حتى وإن كان تقسيم الأجناس شيئاً مفضلاً ومحبباً في جنوب أفريقيا إلاّ أن عيب هذا التقسيم أنه قرر أساسا من جانب واحد ألا وهو الجنس الأبيض وحده خدمة لمصالحه واطماعه التوسعية على حساب الأغلبية الأفريقية ، ومن هذا المنطلق كانت الأغلبية الأفريقية الكادحة عرضة لأسوأ نماذج الإستغلال والرضخ الإستعماري بشتى ألوانه كما أنهم — أي الأفارقة — لم يكونوا مستقلين ولا أحرار بل أصبحوا عبيداً وشعباً بدون أرض وهذا يطابق القول الأفريقي المأثور الذي يقول «عندما جاء البيض إلى بلادنا كانت الأرض بحوزتنا والإنجيل بحوزتهم واليوم فإن الإنجيل بحوزتنا والأرض بحوزتهم» وهكذا إستولى العنصريون البيض في أفريقيا على الأرض الأفريقية وخيرات أفريقيا وشردوا وحرموا الأفريقي صاحب الأرض الأصلي من التمتع بخيرات أرضه والعيش السعيد في بلاده حرا ، كما حرمت الأغلبية الأفريقية من التمتع بحق المشاركة السياسية وأجبروا الأفارقة فقط على توفير يد عاملة رخيصة من أجل إنتاج ثروة هائلة لكي تعرض للبيع والمساومة في الأسواق العالمية مثل لندن وباريس ولشبونة وجيهانسبيرج وغيرها من العواصم الإستعمارية الأخرى حيث كل هذه الخيرات تصل

الأسواق الأوروبية وهي من إنتاج العامل الأفريقي مهضوم الحق ومهان الكرامة من قبل الغزاة العنصريين في جنوب أفريقيا . وهكذا استغِلَّ جهد العامل الأفريقي البسيط من قبل العصابة البيضاء الطاغية والمستبدة في جنوب القارة السمراء من أجل تحقيق أطماعها التوسعية ومثل هذه النقطة المهمة تقودنا إلى الحديث عن تورط العديد من الأنظمة الغربية في دعم ومساندة الأبرتهايد بواسطة حجم إستثماراتها في جنوب أفريقيا ودعمها للنظام العنصري في بريتوريا حيث المحرك الأساسي للأبرتهايد الذي يدعم ويرسخ إستمراريته هو حجم الإستثمارات الأجنبية وتدفقها على جنوب أفريقيا حيث وصل حجم الإستثمارات الأوروبية والأمريكية ذروته في المنطقة مع منتصف العقد السابع وبلغ مجموع الإستثمارات الأجنبية في البلد العنصري المباشرة وغير المباشرة قرابة (١٥) مليار دولار حيث يتبين لنا أن العقوبات الإقتصادية والعسكرية الإلزامية والتطوعية التي فرضت على حكومة بريتوريا من قبل المجتمع الدولي لموقفها المتشبث والعنيد تجاه الأبرتهايد وإصرارها على الإستمرار في العملية كل هذه العقوبات التي فرضت على حكومة بريتوريا العنصرية ضربت بها الدول الحليفة والإستعمارية عرض الحائط وتجاهلتها ، وبهذه الخلفية والأسس والكيفية شب وترعرع الإبرتهايد ووجد مرتعاً خصباً واستمر في طغيانه وجبروته متحدياً المجتمع الدولي بأسره وقرارته في الخصوص .

إن قضية هذا السرطان المزمن المتمثل في الأبرتهايد والذي يهدد أمن وسلامة أفريقيا بصفة خاصة والعالم بصفة عامة يتطلب حشد الطاقات وتكاثف الجهود من أجل إستئصاله من جذوره وهذا عمل معهود للأفارقة جميعاً وهنا تختبر صلاحية الإستقلال ومعنى الإستقلال والحرية والإنعتاق وهنا فقط نستطيع أن نفرق بين الإستقلال الصحيح والحقيقي وبين الإستقلال المزيف للبلدان الأفريقية بكاملها .

فالظاهرة الخطيرة والتي أصبحت شائعة إلى حد ما هو أن تحقيق «علم ونشيد ومقعد في الأمم المتحدة» يؤهل البلد أن يكون مستقلاً ويتمتع بالسيادة الكاملة وهذا في الواقع مفهوم تقليدي ومزيف لمعنى التحرر حيث الكثير من الأفارقة وفي مقدمتهم قادتها يشعرون بالحسرة عندما يتذكرون قضية الأبرتهايد وما يتعرض له إخوانهم في جنوب القارة من إهانات ومعاملة سيئة ويتعاطفون معهم من الناحية النظرية فقط عندما يخاطبون مواطنيهم في مناسبة ما ولتكن «الإستقلال» يوم الحرية والتحرر فهم كثيراً ما يبدون سخطهم ومعارضتهم وإدانتهم لهذا النظام العنصري ولكن الكارثة الكبيرة أنه سرعان ما يتلاشى هذا الحماس وهذا الشعور المعادي للأبرتهايد عندما يلتقي هؤلاء القادة الأفارقة مع شخصية أوروبية أو أمريكية ويتدارسون الأمور ذات الإهتمام المشترك وتدخل كارثة المجاملة الدبلوماسية التي درسوها في كتب العلاقات الدولية وحتى يتفادوا الإحراج في هذا الموضوع فإن قضية الأبرتهايد لا تدرج ضمن الموضوعات التي من الممكن مناقشتها في مثل هذه اللقاءات وكثير من الأنظمة الأفريقية مثل ملاوي وساحل العاج والسنغال وغيرها أبدت إستعدادها وقدمت المساعدات لمسئولي بريتوريا من أجل إستمرارهم في ممارسة الأبرتهايد خصوصاً البلد الأول والثاني .

وفي مجال تكافؤ فرص العمل وسياسة الأجور في جنوب أفريقيا نجد أن سياسة الأبرتهايد قد تجاهلت هذه الفكرة وميزت بين الأجناس المختلفة فيما يتعلق بسياسة الأجور والمرتبات بالنسبة للفئات المختلفة . وفيما يلي نورد الجدول الذي يبين معدلات الأجور الشهرية في نهاية عام ١٩٧٣ ، بالعملة المحلية لجنوب أفريقيا «الراند» علماً بأن الراند الواحد يعادل ١,١٥ دولار أمريكي .

أما الجدول الثاني والمتعلق بفرص العمل والإنتاج

الجـدول رقـم (١)

معدلات الأجور في نهاية عام ١٩٧٣ في الشهر الواحد بالعملة المحلية لجنوب أفريقيا :

القطاع	الأفارقة	الملوّنون	الأسيويون	البيض
الملابس	٦٩	٨٠	٧٨	٣٧٨
المنسوجات	٥٤	٩٠	١٠٣	٤٠١
المواد الغذائية	٦٥	٨٢	١٢٠	٣٥٥
التبـغ	٨٦	٧٩	—	٣٥٩
الخشب والفيلين	٥٤	٨٢	١٢٢	٣٢٩
الأثـاث	٧٥	١٣٤	١٤٢	٣٧٣
الأوراق	٨٩	١١٣	١٤٢	٤٠٨
الطباعـة	٩٨	١٤٢	١٥٦	٣٥٦
الجلود	٦٧	٩٢	١٠٧	٣٤٦
الكيماويات	٧٤	١١٤	١٥١	٤٠٤
المطـاط	٨٣	١٢٦	١٢٧	٣٦١
معادن غير معدنية	٦٣	١١١	١٤٨	٣٩٠
المعادن الاساسية	٧٣	١٤٥	١٥٧	٣٩٦
الآلات	٨٠	١٢٤	١٨٠	٣٩٧
المنتجات المعدنية	٧٥	١٣٧	١١١	٤٠٥
الآلات الكهربائية	٨٥	١٢٢	١٢٥	٣٦٧
معدات النقـل	٨٦	١٣٣	١٥٣	٣٨٠
الطاقة الكهربائية	٨٠	١٠٥	—	٤١٥
مناجم الذهب (أجر نقدي فقط)	٢١	١٠٨	١٠٢	٣٩٦
مناجم الفحم (أجر نقدي فقط)	٢١	٥٨	٩٧	٤٢١
صناعة البناء والتشييد	٧١	١٣٨	١٩٤	٤٠٨
المصارف	٨٨	١٠٦	١٤٢	٣١٤
بناء التجمعات	٧٦	١١٧	١٦٥	٣٠٢
شركات التأميـن	٩٠	١٢٤	٢٢٧	٣٤٠
تجارة الجملـة	٦٣	٩٥	١٣٢	٣٣٥
تجارة القطّاعي	٥٢	٧٧	١٠٤	١٧٩
المحركـات	٦٣	٩٨	١٣٧	٢٩٨
الخدمات المتعلقة بالفنادق	٣٨	٦١	٨٨	١٩٣
الحكومة المركزيـة	٥٩	١٦٣	٢٣٢	٣٣٦
إدارة المحافظـات	٤٦	٧٥	١٢٢	٣٢٠
الهيئات المحلية	٥٤	١٠٧	٨٨	٣٣١
خطوط السكك الحديدية (الموانئ والمطارات)	٥٤	٧٢	٥٥	٣٢٠

المصـدر : The UNESCO Press, Racism & Apartheid in Southern Africa (South Africa & Namibia), The UNESCO Press, Paris, 1974, p. 58.

الجـدول رقم (١) مكـرر
تركيب الأجناس التي تمثل القوى العاملة في جنوب أفريقيا وأجورها بالجنية الإسترليني في الصناعات الرئيسية

الأجناس		القطـــاعات		
		التعدين	الصناعات	البناء والتشييد
البيض	العـــدد	٦١٧٨٢	٢٧٩٧٠٠	٦٠٨٠٠
	معدل الأجرة الشهرية	١٩٥,٨٢ جنيه	١٧٠,٨١	١٧٨,١٠
الأفارقة	العـــدد	٥٩٢٨١٩	٦٤٤٩٠٠	٢٧٠٠٠٠
	معدل الأجرة الشهرية	٩,٤٨ جنيه	٢٩,١٦	٢٨,٠٣
الملوّنون	العـــدد	٦٣٥٢	٢٠١٣٠٠	٤٧٢٠٠
	معدل الأجرة الشهرية	٤١,٩٠ جنيه	٤١,١٦	٦١,٧٤
الأسيويون	العـــدد	٥٧٨	٧٦٥٠٠	٥٣٠٠
	معدل الأجرة الشهرية	٥١,٤٦ جنيه	٤٣,٥٨	٧٩,٩٢

المصـــدر : Gutkind, Peter, C. W. & Wallerstein, Immanuel. The Political Economy of Contemporary Africa (Sage Publications, Inc., Beverly Hills/London 1976), p. 243.

فهو يوضح إحصائية بتشكيل القوى العاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية والتي تمثل العمود الفقري لجنوب أفريقيا حيث نلاحظ أن السواد الأعظم من القوى العاملة في جنوب أفريقيا هو من الأفارقة الموزعين على مختلف القطاعات الإنتاجية ، وبالرغم من هذا كله فإن جهد العامل الأفريقي لا يزال مسروقاً وغير متناسق مع الأجر الذي يتقاضاه نتيجة هذا العمل . وفيما يلي نورد الجدول رقم (٢) والذي يوضح تركيب القوي العاملة في جنوب أفريقيا موزعة بين الأجناس المختلفة والقطاعات الإنتاجية المختلفة .

جـدول رقم (٢)
تركيب القوي العاملة في جنوب أفريقيا حسب الأجناس والقطاعات

القطاعات	الأفارقة	الملوّنون	الأسيويون	البيض
المناجم	٥٩٣٠٨٦	٧٩١٤	٧٣٠	٨٣٦٩٩
الملابس	٣٥٥٠٠	٥٧٧٠٠	٢٣٨٠٠	١٠١٠٠
المنسوجـات	٦٤١٠٠	١٦٠٠٠	٥٦٠٠	٨٢٠٠
صناعة السيارات	٦٧٢٦٣	١٥٠١١	٤٠٩٦	٤٧٦٧٤
المواد الغذائية	٨٨٩٠٠	١٩٢٠٠	٨٨٠٠	٢٠٢٠٠
التبـــغ	١٩٠٠	١٢٠٠	—	١١٠٠
المشروبات الغازية	١٣٨٠٠	٦١٠٠	٤٠٠	٥٣٠٠

تابـع الجـدول رقم (٢)

القطـاعات	الأفارقة	الملوّنـون	الأسيويون	البيض
الأحذيـة	٥٥٠٠	١٢١٠٠	١٦٠٠٠	٢٣٠٠
الخشب والفيلين	٤٦٥٠٠	٦٥٠٠	١٣٠٠	٦٤٠٠
الـورق	١٥٨٠٠	٥١٠٠	٣٧٠٠	٧٥٠٠
الاثـاث	١٩٦٠٠	٩٢٠٠	٢٠٠٠	٦٣٠٠
الطباعـة	٨٥٠٠	٨٠٠٠	١٩٠٠	١٧٧٠٠
الجلـود	١٨٠٠	٤٢٠٠	٦٠٠	٧٠٠
المطـاط	١٤٢٠٠	٢٢٠٠	٧٠٠	٥٨٠٠
الكيماويـات	٣٨٤٠٠	٥٨٠٠	٢١٠٠	٢١٧٠٠
المعادن الأساسية	٤٨٢٠٠	١٦٠٠	٦٠٠	٣٢٠٠٠
المنتجات المعدنية	٩٥٤٠٠	١١٠٠٠	٤٩٠٠	٣٥٣٠٠
الآلات	٣٣١٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠	٢٧٤٠٠
الآلات الكهربائية	٢٠٣٠٠	٩٤٠٠	١٣٠٠	١٧٠٠٠
معدات النقل	٣٨٠٠٠	١٤٩٠٠	١٥٠٠	٢٦٠٠٠
الطاقة الكهربائية	١٧٥٠٠	٦٠٠	—	١٠٢٠٠
صناعة البناء والتشييد	٢٧٦٨٠٠	٤٧٥٠٠	٥٧٠٠	٥٨٩٠٠
المصـارف	٥٧٨٠	١٧٩٤	٦٣٥	٤٦٥٣١
بناء التجمعات	١٧١٨	٣١٤	١٥٦	٩١٢٢
شركات التأمين	٤١٧٩	٣٣١٨	٧٣٤	٢٥٦٦٩
تجارة الجملة	٨٢٣٠٠	٢٠٤٠٠	١٠١٠٠	٧٧١٠٠
تجارة القطاعي	١١٢١١٠	٣٢٨٠٠	١٦٩٠٠	١٢٥١٠٠
المحركـات	٥١٧٠٠	١٠٦٠٠	٣١٠٠	٤٤٣٠٠
الخدمات المتعلقة بالفنادق وغيرها	٣٢٣٠٠	٦٦٠٠	٥٠٠٠	٩٣٠٠
الهيئات العامة	١١٠٥٩٤	٣٥٠٦٨	٨٣٨٧	١٠٢٨٨١
الشرطـة :				
ضابـط	١٠	٧	٣	١٩٠١
ضابط صف	—	—	—	٢١٠٦
رئيس رقباء (عرفاء)	١٨	٦	٣	—
رقيب (عريـف)	٢٠٢٨	٢٥٠	١٤٨	٥٠٠٠
شرطي عادي	٧٤٢٧	١٠٥٣	٥٤٩	٧٤٢٧
آخـرون	٣١٦	٣٢	٩	٢٤٠٩
المجمـوع	**٩٧٩٩**	**١٣٤٨**	**٧١٢**	**١٨٨٤٣**

المصـدر : The UNESCO Press, Racism & Apartheid in Southern Africa (South Africa & Namibia), The UNESCO Press, Paris, 1974, p. 61.

إن الجدولين (١ و٢) يمثلان بوضوح وضعية الأجور في جنوب أفريقيا وإختلافها بين المجموعات المختلفة ، كما أنه بالإمكان وبسهولة بعد الإطلاع على الجدولين المذكورين أعلاه أن نلاحظ مدى أهمية القوي العاملة بالنسبة لإقتصاديات جنوب أفريقيا وكذلك نموذج التميز في الأجور وتفاوتها بالنسبة للأفارقة وتجمع القوى العاملة الأفريقية في قطاع التعدين حيث وصل عددهم قرابة (٦٠٠) ألف عامل وفي مجال البناء والتشييد قرابة (٢٧٦) ألف عامل و(١١٢) ألف عامل في قطاع تجارة القطاعي وأخيراً يمكننا أن نلاحظ التمثيل الأفريقي المنخفض في قطاع المالية .

إن قضية تفاوت الأجور بين الفئات المختلفة في جنوب أفريقيا تشكل خطراً على النظام العنصري لإستمراره في إستغلال عرق جبين الأفريقي العادي حيث الفرق شاسع والفجوة كبيرة بين العامل الأفريقي من ناحية والعامل الأبيض العنصري من ناحية أخرى في مجال الدخول ، علماً بأن خط الفقر المعلوم حدد بـ ٦٠ — ٩٦ راند جنوبي أفريقي في حين حدد المستوى الأدنى الفعال بـ ٧٥ — ١٤٠ راند جنوبي أفريقي لمعدل أسرة تتكون من خمسة أفراد . ومن الجدول (١) نلاحظ أن أرباب الأسر الأفريقية والأسيوية والملوّنين يتحصلون على أقل من خط الفقر المعلوم كذلك فليس هناك تميز في الأجور فقط بل بعض الأجور التي تدفع لهذه الفئات هي أقل من الحد المطلوب للعيش . ونظراً لسوء المعاملة والتميز في الأجور بين الفئات المختلفة فقد حصل رد فعل من الأفارقة نتيجة هذا الظلم . ففي إقليم ناميبيا وحدة الذي تحتله وتسيطر عليه جنوب أفريقيا منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن بلغ عدد التظاهرات والإحتجاجات والإنتفاضات العمالية التي حدثت طوال أكثر من نصف قرن قرابة (٢٥) حادثة أي بمعدل حادثة واحدة كل عامين إستخدَمَت فيها حكومة بريتوريا العنصرية أبشع وسائل القمع والتعذيب والأعمال البوليسية والوحشية الأخرى ضد الأهالي الأفارقة الذين يناضلون ضد القمع والظلم والإضطهاد والإستغلال . كما بلغ عدد السجناء السياسيين المعروفين لدى منظمة سوابو قرابة (٥٤) سجين من المتواجدين بسجون جنوب أفريقيا . أما عن المعاملة السيئة والقاسية التي يتعرض لها هؤلاء السجناء الأفارقة فيتعذر على المرء حصرها كما وهناك أكثر من (٩) ضحايا سقطوا قتلى نتيجة التعذيب في سجون حكومة بريتوريا العنصرية كان آخرهم استيفينز بيكو الذي مات نتيجة التعذيب في خريف عام ١٩٧٧ .

والآن نأتي إلى استعراض قضية الإستثمارات الأجنبية في البلد العنصري جنوب أفريقيا لنرى ما يجري في المنطقة من تواطؤ وتحالف مباشر ومؤامرات خبيثة تَحاك ضد أفريقيا بكاملها وبالتالي يهدد أمنها وسلامها . حيث تشير منشورات الأمم المتحدة (وحدة الأبرتهايد) المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية في جمهورية جنوب أفريقيا أن مجموع الإستثمارات في جنوب أفريقيا وصل مع نهاية عام ١٩٦٥ حوالي (٤٨٠٢) مليون دولار، حصة بريطانيا وحدها من هذه الإستثمارات كانت تمثل حوالي $\frac{3}{5}$ من مجموع الإستثمارات في حين بلغت حصة أمريكا ١٢٪ من مجموع هذه الإستثمارات أما فرنسا وسويسرا فإستثماراتهما كانت حوالي ٤ إلى ٦٪ من مجموع الإستثمارات في حين بلغت إستثمارات بلجيكا ولكسمبورج حوالي ١٪ وبتورط المانيا الغربية وإسرائيل واليابان وإيطاليا وغيرها من الأنظمة الأخرى فإن الامر أصبح الآن أكثر وضوحاً فيما يتعلق بأبعاد الأبرتهايد من جهة وبنشاطات جنوب أفريقيا العنصرية من جهة أخرى حيث أن جميع دول العالم الرأسمالي أصبحت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة متورطة في تمويل المشاريع الضخمة في جنوب أفريقيا وفي نفس الوقت فإن الرأسمالية والعنصرية في جنوب

أفريقيا خلقتا أوضاعاً مشابهة للإستعمار بداخل البلد نفسه إلاّ أنهما وصلتا إلى مرحلة تطرقا فيها إلى ما بعد الحدود الطبيعية من أجل محاولات جديدة في مجال الإستغلال وذلك بواسطة القوى السياسية والإقتصادية المتوفرة لديها وبالرغم من إعتراف نظام بريتوريا بتواجد أنظمة أفريقية مستقلة نامية تهيمن عليها دول أخرى وتعارض أسس الأبرتهايد إلاّ أن بريتوريا لم تتردد في التقرب لكل نظام أفريقي يبدو عليه الإستسلام والخضوع للأمر الواقع بدليل أنه وحتى عام ١٩٧٣ أجرت العديد من الإتصالات مع الأنظمة الأفريقية كما أنها — أي بريتوريا — لا تكره فكرة التأثير والتدخل المباشر في توجيه هذه الأنظمة حيث نجحت في جلب بعضها لحظيرتها وفي نفس الوقت تعمل بريتوريا وبالسرية التامة وعن طريق التواطـؤ مع أنظمة أوروبية أخرى من أجل إستقطاب أنظمة أفريقية جديدة كلما سمحت الظروف للتعامل معها وهناك العديد من الأنظمة الأفريقية ذات الإستقلال المزيف والتي تتعامل مع جنوب أفريقيا العنصرية في السر والعلن .

إن إستعراضنا بإيجاز وبصفة موضوعية لقضية تدفق الأموال الطائلة على النظام العنصري في بريتوريا يساعد على إكتشاف ومعرفة وتحديد أعداء أفريقيا الذين يساندون ويـدعـمون إستمرارية الأبرتهايد بشتى الوسائل وباستثماراتهم المباشرة وغير المباشرة قبل أن نضع اللوم على بريتوريا نفسها ونتهمها بالعنصرية والإصرار والتعنّت حيث أنه لولا تدفق هذه الأموال في هيئة إستثمارات لما وصلت جنوب أفريقيا إلى هذا المستوى من النمو الإقتصادي على حساب الأغلبية الأفريقية المقهورة . إذن الممول الرئيسي للأبرتهايد والممول الأساسي له ليسوا البويرز العنصريين البيض في جنوب أفريقيا ولكن الدول الأجنبية الأوروبية والامريكية والأسيوية والتي سنستعرضها فيما بعد ، حيث حتى المصالح المالية الكبيرة التي تتاجر مع جنوب أفريقيا تعتبر شريكة لها مثل أمريكا ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا واليابان والتي نجدها جميعها مستفيدة من الوضع الراهن ، الوضع الإستغلالي وعادة ما تبدي إحتشامها بتأييدها المتحفظ للأبرتهايد وتحاول جاهدة طرح فكرة التعايش مع العنصريين البيض . وخلاصة القول لو توقف هذا الدعم المادي والمعنوي لجنوب أفريقيا يوماً واحد لأنهارت جنوب أفريقيا وبهذا فقط يتم بعدها إخراج هذا المصطلح من القاموس السياسي من جديد مثلما تم إدخاله مع منتصف العقد الرابع من القرن الحالي ولا داعي آنذاك لإدانة بريتوريا في الأمم المتحدة أو حتى محاولة طردها أو تجميد نشاط عضويتها في الأمم المتحدة كما حدث ذلك خلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ . والخلاصة أنه في مجال الإستثمارات الأجنبية في جنوب أفريقيا نقول بأن بريطانيا تمتلك نصيب الأسد وحصتها تعادل أكثر من نصف مجموع الإستثمارات في المنطقة تديرها (٦٣٥) شركة في حين تمتلك فرنسا ما قيمته ١٤٪ من مجموع الإستثمارات في المنطقة تديرها (٩٠) شركة وتقدر إستثمارات أمريكا وحدها في جنوب أفريقيا بحوالي (٤) مليارات من الدولارات في هيئة إستثمارات مباشرة وغير مباشرة حيث تساهم الشركات الأمريكية بحوالي (١٦٦٥) مليون دولار وهي تمثل ١٧٪ من مجموع الإستثمارات المباشرة في المنطقة التي تصل إلى (٥) مليارات من الدولارات وبلغ نصيب أمريكا من الإستثمارات الغير مباشرة والمتمثلة في القروض المصرفية حوالي (٢٠٠٠) مليون دولار والتي تمثل ٣٣٪ من مجموع القروض التي تصل حوالي (٦) مليارات من الدولارات . وتشير الدراسات التي أعدها مركز الدراسات المناهض للأبرتهايد والتابع للأمم المتحدة الصادرة في مايو ١٩٧٩ إن قيمة القروض المصرفية التي حصلت عليها بريتوريا خلال

فترة الست سنوات ١٩٧٢ — ١٩٧٨ بلغت في مجموعها (٥٥٠٠) مليون دولار منها (٢٨٠٠) مليون دولار من المصارف الأمريكية ، وأوضحت الدراسة التي أعدها المركز المذكور بأن مجموع عدد المصارف الأجنبية المتورطة في إقراض وتقديم التسهيلات لبريتوريا العنصرية حوالي (٣٨١) مصرفاً يمثلون ٢٢ دولة أوروبية وأمريكية وغيرها ، وتؤكد الدراسة بأن هذه الأرقام تمثل تقديرات تحفظية حيث الرقم الحقيقي لتدفق حجم الأموال من المصارف الغربية لجنوب أفريقيا لم يكشف بعد . وخلاصة القول فإن مجموع الإستثمارات المباشرة وغير المباشرة في أفريقيا كلها تقدر بحوالي (١٤) مليار دولار منها أكثر من (١١) مليار دولار مستثمرة في جنوب أفريقيا العنصرية للمحافظة على سياسة الأبرتهايد في حين أن (٣) مليارات الباقية موزعة على طول القارة وعرضها وهذا يعني بطبيعة الحال أن الحكومة العنصرية في بريتوريا تتمتع بسلطات هائلة زودت بها بواسطة العالم الرأسمالي الإمبريالي الذي يسعى لتحقيق أطماعه التوسعية في أفريقيا بكاملها .

إن بريطانيا كانت وما تزال تعتبر بمثابة الشريك والمستثمر التجاري الأول في جنوب أفريقيا حيث أن ربع صادرات جنوب أفريقيا تصل بريطانيا في حين ٤٪ من صادرات بريطانيا تصل جنوب أفريقيا كما أن ما قيمته ١٠٪ من مجموع الإستثمارات البريطانية في الخارج هو في جنوب أفريقيا وتشكل الإستثمارات البريطانية قرابة نصف مجموع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في جنوب أفريقيا . زد على ذلك فإن القيمة الحقيقية للإستثمارات البريطانية في جنوب أفريقيا وروديسيا سابقاً يعتقد أن تكون حوالي ثلاثة أضعاف قيمتها الدفترية ، وقد بلغ مجموع القيمة الدفترية للإستثمارات البريطانية المباشرة في جنوب أفريقيا — بإستثناء النفط — مع بداية عام ١٩٦٩ حوالي (٥١٥) مليون جنيه إسترليني (١) . وبعد فترة نصف عقد أو أكثر بقليل من ذلك تضاعفت الإستثمارات البريطانية في جنوب أفريقيا واحتلت بريطانيا المرتبة الأولى من حيث حجم معاملاتها مع حكومة بريتوريا العنصرية وبهذا زاد حجم التبادل التجاري بين لندن وبريتوريا حيث نلاحظ أن المعدات والإمدادات الخاصة بالشرطة وسيارات الاندروفر تأتي لجنوب أفريقيا رأساً من بريطانيا كما أن أحدث المعدات المتطورة التي تستخدم في مختلف مجالات الحياة تأتي لجنوب أفريقيا من بريطانيا وأمريكا وفرنسا الحلفاء الرئيسيين لجنوب أفريقيا وقد ولّد هذا السلوك وهذا التصرف من قبل الدول الغربية الثلاث وغيرها مرارةً وسخطاً واستياءً لدى الشعوب الأفريقية الكادحة في جنوب أفريقيا التي بدأت تدرك جيداً وبوعي جاد بأن نضالها طويل وشاق وكفاحها ضد أعداء أقوياء بأسلحتهم السياسية والإقتصادية حيث أنه بالنسبة لهم — أي الأفارقة — فإن بريتوريا مثل لندن وواشنطن وباريس وبون وطوكيو وروما وغيرها من الأنظمة الإمبريالية الإستعمارية التي تعمل على مساندة ومد يد العون والمساعدة لفئة عنصرية متطفّلة شاء القدر أن تستوطن قطعة أرض في جنوب أفريقيا قارتنا السمراء وتقيم نظاماً عنصرياً مفتقراً للشرعية القانونية والشرعية الثورية بكل أبعادها . وخلاصة القول فإنه بالنسبة للتورط البريطاني في دعم النظام العنصري في بريتوريا نقول بأن بريطانيا تمتلك نصيب الأسد في الإستثمارات الموجودة بجنوب أفريقيا وتعمل جاهدةً من أجل تدعيم وزيادة حجم تبادلها التجاري مع الفئة العنصرية في بريتوريا ، وعليه فإن ست شركات من بين العشر شركات الأولى و٢٨ شركة من أصل ١٠٠ شركة من كبريات الشركات العاملة في جنوب أفريقيا إما تسيطر عليها الشركات البريطانية أو تمتلكها ، كما تسيطر بريطانيا في مجال الخدمات والمعاملات المصرفية على أكثر من نصف الأرصدة المودعة في مصارف جنوب أفريقيا فالدعم البريطاني

للعنصريين في جنوب أفريقيا يتمثل في تزويد الكيان العنصري في بريتوريا بكل ما يحتاجه في مجال الإقتصاد والمعدات العسكرية والإلكترونية المختلفة .

اما بالنسبة لحجم التورط الأمريكي في دعم إستمرارية الأبرتهايد فتجدر الإشارة إلى القول هنا أنه منذ الحرب العالمية الثانية والإستثمارات الأمريكية المباشرة في جنوب أفريقيا حصل لها الإنتعاش ، ففي عام ١٩٥٠ كان لهذه الإستثمارات قيمة دفترية تقدر بحوالي (١٤٠) مليون دولار وبعد سبع سنوات تضاعف هذا الرقم وبحلول عام ١٩٦١ وصل (٣٥٣) مليون دولار وبحلول عام ١٩٧٠ تضاعف من جديد حتى وصل (٧٥٠) مليون دولار وبعد نصف عقد تضاعف ثانية ووصل (١٥٦٠) مليون دولار عام ١٩٧٥ ، وهذا النمو في حجم الإستثمارات الأمريكية مثّل زيادة قدرها ١٠٠٠٪ خلال ربع قرن» (٢) فالدور الأمريكي أصبح بارزاً في جنوب أفريقيا من حيث تدفق الأموال على جنوب أفريقيا ونظامها العنصري وتعمل الشركات الأمريكية جاهدة من أجل زيادة حجم التبادل والمعاملات التجارية بين واشنطن وبريتوريا حيث أنه مع منتصف العقد السابع إتضح أن $\frac{3}{4}$ الإستثمارات الأمريكية المباشرة في جنوب أفريقيا تديرها (١٢) شركة من كبريات الشركات الأمريكية في مجالات متعددة كما تلعب هذه الشركات دوراً طليعياً وأساسياً في تنمية إقتصاديات جنوب أفريقيا حيث ساهمت وتساهم الشركات المتعددة الجنسيات في الأبرتهايد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتأتي فكرة دعم جنوب أفريقيا إقتصاديا وفي مجالات مختلفة من قبل عدة أنظمة من أجل إستمرار الأبرتهايد وترسيخ هيمنته على الأفارقة بصفة عامة ومن بين أهم المشاريع التي تمولها الأنظمة الغربية الحليفة لجنوب أفريقيا هي مجالات النفط والسيارات والكمبيوتر والتعدين ونقل التقنية والهندسة الثقيلة والمعدات الزراعية والبناء وصناعة المطاط والمعدات الإلكترونية والنسخ والتصوير وما شابه ذلك من المشاريع الإنمائية الأخرى ذات العائد الإقتصادي المفيد بالنسبة للممولين الأجانب وللنظام العنصري في بريتوريا . وبالنسبة لقطاع النفط نجد أن النفط في جنوب أفريقيا يستورد ويكرر ويسوق بواسطة ست شركات ثلاثة منها أمريكية هي كالتيكس والموبل والايكسون وتسيطر الشركات الأمريكية النفطية الثلاث على ٤٤٪ من أسواق إنتاج النفط ، وبما أن جنوب أفريقيا تعتمد إعتمادا كلياً على النفط كمصدر للطاقة فعادة ما تستورده لضمان حاجاتها النفطية كما عمدت الحكومة العنصرية في بريتوريا على إقامة علاقات وطيدة مع شركات النفط العاملة في البلاد وطلب منها عام ١٩٦٧ بعد الحرب العربية الإسرائيلية بأن تعمل على بناء معامل لتكرير النفط لسد حاجات البلاد محلياً تحسباً لأي حظر نفطي مستقبلي وتجري الإستعدادات الآن من أجل بناء مشروع كبير تقوم بتنفيذه شركة افلور الأمريكية التي تعهدت ببناء «ساسول ٢» وهو عبارة عن مجمع لتحويل الفحم إلى غاز وبإنتهاء العمل منه عام ١٩٨١ سوف يغطي ٢٥٪ من إحتياجات جنوب أفريقيا من النفط وتبلغ تكلفة هذا المشروع الكبير حوالي (٢,٢) مليار دولار وتمثل نقلاً تقنياً إستراتيجياً مهماً لمقدرة جنوب أفريقيا في مواجهة العقوبات النفطية الدولية المستقبلية» (٣) . كما أنه في مجال النفط تعمل جنوب أفريقيا على إستقطاب العديد من الأنظمة وتشجيعها على الإستثمار في مجال تنمية قطاع النفط بالتعاون معها . وتشير الحقائق والأرقام النفطية إلى أن استهلاك بريتوريا من النفط عام ١٩٧٨ قد بلغ ٢٤٧,٠٠٠ برميلاً في اليوم الواحد كما أن مجمع ساسول ١ قد إنتهى العمل منه عام ١٩٥٥ بطاقة إنتاجية قدرها ١٨,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد ، أما بالنسبة لمجمع ساسول ٢ سينتهي العمل منه عام ١٩٨١ كما أوضحنا سابقاً وبطاقة إنتاجية تتراوح ما بين ٦٠,٠٠٠ — ٦٦,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد وسيتم

تنفيذ مشروع توسيع مجمع ساسول ٢ عام ١٩٨٢ وبتكلفة إجمالية قدرها ٣,٨ مليون دولار (٤) . إن أمريكا ليست بالدولة الوحيدة التي تساهم في تنمية قطاع النفط في جنوب أفريقيا فهناك أنظمة أخرى ساهمت وتساهم في المشروع بالإضافة إلى بريطانيا . وتشير المعلومات المتوفرة في هذا الصدد بأن إيران الشاه وصلت هي الأخرى لجنوب افريقيا وتورطت وأشتركت بمساهماتها في تدعيم الإقتصاد العنصري في بريتوريا وبالرغم من أن إيران الخميني أنهت تورطها مع جنوب أفريقيا منذ إندلاع الثورة الشعبية في إيران وخفضت درجة تمثيلها الدبلوماسي مع حكومة بريتوريا إلى درجة قنصلية إلاّ أن إيران لا تزال حتى الآن تحتفظ بما قيمته ١٧,٥٪ من حصتها في معمل تكرير النفط الواقع بمنطقة ساسولبورج غرب جيهانـزبـيرج (٥) . كما وأن تورط أمريكا في قضية الإستثمارات الخارجية لم يقتصر على أفريقيا الجنوبية فقط بل شمل حتى حلفائها في أو ووبا الغربية وجيرانها في نصف الكرة الغربي حيث حصل وأن تضاعفت الإستثمارات الأمريكية في اوروبا بين الأعوام ١٩٦٨ — ١٩٧٣ حتى وصل مجموعها حوالي (٣٧) مليار دولار ، وفي السنوات الأخيرة إستمرت الإستثمارات الأمريكية تتدفق على بريطانيا حتى وصلت ثلث هذه الإستثمارات في أوروبا وبحلول عام ١٩٧٤ إمتلكت الشركات الأمريكية ٥٠٪ من صناعة السيارات البريطانية و٤٠٪ من صناعة الكمبيوتر و٢٠٪ من الصناعات المتعلقة بالمستحضرات الصيدلية (٦) .

وبالمقارنة بحجم الإستثمارات الأمريكية في أفريقيا وأوروبا الغربية فإن وضعها في أمريكا اللاتينية والتزاماتها الإقتصادية والعسكرية تختلف نوعاً ، ففي عام ١٩٧٦ بلغ حجم معاملات الشركات الأمريكية في المنطقة حوالي (٦٠) مليار دولار وهذا الرقم يمثل ١٢٪ من مجموع معاملات هذه الشركات في الخارج كما أن التزام أمريكا بالمحافظة على هيمنتها السياسية والإقتصادية والعسكرية في المنطقة اللاتينية إنعكس في حجم المساعدات الإقتصادية التي وصلت منذ الحرب العالمية الثانية إلى حوالي (١٤) مليار دولار في حين بلغت المساعدات العسكرية منذ عام ١٩٥٥ حوالي (٢) مليار دولار (٧) . وهذه هي خلاصة التورط الأمريكي وتواجده في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وفي مجال صناعة السيارات في جنوب أفريقيا فهي مثلها مثل صناعة النفط فهذا المجال هو الآخر تسيطر عليه الشركات الأمريكية بالإضافة إلى أن هناك شركات يابانية والمانية غربية . ومن أكبر الشركات الأمريكية المتخصصة والعاملة في مجال صناعة السيارات في جنوب أفريقيا هي جينرال موتور وفورد وكـرايسلـر التي تسيطر على ثلث السوق ، وبتواجد أمريكا في جنوب أفريقيا فإن الإستثمارات الأجنبية الأخرى أصبحت تنافس في الشركات الأمريكية شيئاً فشيئاً . وبالرغم من أن الشركات البريطانية تمتلك أكثر من نصف الإستثمارات في جنوب أفريقيا إلاّ أن الشركات الأمريكية هي الأخرى تأتي في المرتبة الثانية بعد الشركات البريطانية من حيث حجم الإستثمارات والمعاملات التجارية القائمة بينها وبين حكومة بريتوريا ، وتوجد بجنوب أفريقيا أكثر من (٢٥٧) شركة أمريكية و(١٥) مصرفاً استثمارياً وأكثر من (٧٥) مصرفاً أمريكياً متورطاً في إقراض جنوب أفريقيا في هيئة إستثمارات غير مباشرة . وفي مجال صناعة الكمبيوتر فإن جنوب أفريقيا ليست بها مؤسسات محلية كبيرة في هذا المجال وعليه فإن هذه الصناعة إحتكرتها الشركات الأمريكية الكبيرة مثل (آي . ب . م .) بالإضافة إلى الشركات الإنجليزية المتخصصة في هذا المجال . ففي عام ١٩٧٤ مثلاً بلغ عدد أجهزة الكمبيوتر المستخدمة من قبل حكومة بريتوريا والمؤسسات الخاصة حوالي (١٠٠٠) جهاز

تسيطر الشركات الأمريكية على حوالي ٧٠٪ من السوق (٨) . وفي مجال التعدين فإن حصة ومساهمة أمريكا أصبحت تنمو وبسرعة فائقة حيث أنه وخلال العقد والنصف ١٩٦٠ — ١٩٧٥ كانت كالتالي : في عام ١٩٦٠ كان $\frac{1}{6}$ مجموع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التعدين بجنوب أفريقيا هي أمريكية ، وبحلول عام ١٩٧٦ زادت هذه المساهمة ووصلت إلى الربع ، وفي عام ١٩٧٣ بلغ مجموع الإستثمارات الأمريكية حوالي (١٣٨) مليون دولار بزيادة ١٠٠٠٪ على مستويات عام ١٩٦٨ ، وجنوب أفريقيا تتمتع بموارد معدنية كبيرة فهي أولى الأنظمة المنتجة للذهب في العالم وتزود العالم الغير شيوعي بما قيمته ٨٠٪ من حاجياته من الذهب كما أن المـاس والأحجار الكريمة متوفرة في جنوب أفريقيا وناميبيا وبكميات هائلة أكثر من أي بلد آخر في العالم كما تمتلك جنوب أفريقيا ٧٥٪ من إحتياطي العالم من مادة الكروم و٣٣٪ من إحتياطي العالم من مادة الأورانيوم بالإضافة إلى ذلك فإن جنوب أفريقيا لديها مخزون كبير من الفحم والفناديوم والبلاتينوم وغير ذلك من المعادن الأخرى (٩) . وفي مجال التقنية والهندسة الثقيلة فإن أمريكا لها دور في هذا المجال بالنسبة لجنوب أفريقيا متمثلاً في نشاط ومساهمة شركة جينرال إيليكترك بالتعاون مع شركة محلية متخصصة في هذا المجال وشركة أخرى متعلقة بخطوط السكك الحديدية وتعمل هذه الشركة على تنمية قطاع الصناعة والهندسة الثقيلة والأدوات المنزلية الكهربائية . وفي مجال المعدات الزراعية والتعدين ومعدات البناء والتشييد تشير الإحصائيات المتوفرة بأن الشركات الأمريكية إقتحمت هذا المجال بداخل جنوب أفريقيا بإستثماراتها الكبيرة في هذا المجال حيث تعتبر شركة جون ديري الأمريكية من أكبر الشركات التي تعمل في هذا المجال على متسوى الساحة الأفريقية الجنوبية وبلغت إستثماراتها عام ١٩٧٧ حوالي (٣٠) مليون دولار (١٠) . وتقوم الشركة المذكورة بصناعة وتجميع التراكتورات وقطَع غيارها بالإضافة إلى صناعة المحاريث والكاتربيلات والجرافات وغيرها من المعدات الأخرى ، كما بلغت الإستثمارات الأمريكية في مجال صناعة التراكتورات/الكاتربيل عام ١٩٧٥ حوالي (١٤,٥) مليون دولار (١١) .

وفي مجال صناعة المطاط فان الشركات الأمريكية والبريطانية تسيطر على هذا النوع من الصناعة وهناك ثلاث شركات من كبريات الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال . فأمريكا تعمل في هذا المجال بواسطة شركة جودبير وشركة الفايرستون ، فالشركة الأولى تساهم بحوالي (٥٨) مليون دولار حسب معلومات عام ١٩٧٧ ، في حين تساعم الشركة الثانية بما قيمته (٢٥ — ٣٠) مليون دولار حسب تقديرات عام ١٩٧٣ أما الشركة الثالثة فهي شركة جودريتش التي تعمل بالتعاون مع شركة يابانية في إدارة مشروع بالقرب من دوربان قيمته (٢٠) مليون راند جنوبي أفريقي (١٢) . وفي مجال النسخ والتصوير فإن أمريكا ساهمت وتساهم في هذا المشروع بواسطة الشركات المتخصصة حيث تساهم شركة الكوداك بما قيمته (٦,٥) مليون دولار ، وتقوم الشركة بتوزيع الأفلام والمعدات المتعلقة بالتصوير وتسيطر على حجم كبير من التجارة الخاصة بالتصوير كما أن شركة النسخ زيراكس تمتلك ٧٥٪ من أسهم شركة رانك زيراكس ولها ٥١٪ من قوة التصويت في مجلس إدارة الشركة (١٣). كما أن شركة رانك زيراكس تمتلك (١٤) مليون دولار وتتمتع بواقع الثلث في سوق المبيعات (١٤) . وخلاصة القول في المجال الإقتصادي نجد أن جنوب أفريقيا باقية على هذا الوضع طالما أن الإستثمارات الأجنبية لا تزال تتدفق عليها بدون حدود وبدون قيود وبدون تحفظ خصوصاً الأمريكية والبريطانية منها حيث أن نشاط إقتصاد جنوب أفريقيا مرتبط بمكانة ميزان مدفوعاتها وفي

الوقت الذي نلاحظ فيه أن بريتوريا العنصرية تحتل المرتبة ٢٣ بين دول العالم من حيث الإنتاج فهي أيضا إحدى الدول التجارية الخمسة عشر في العالم بكامله . وخلال السنوات ما بين ١٩٥٩ و١٩٦٨ ، كانت صادرات وواردات بريتوريا مع بعض تعادل ٥١,٦٪ من الناتج المحلي في حين كانت عام ١٩٧٦ تعادل أكثر من ربع ناتجها المحلي الكلي (١٥) . وخلاصة القول فإن الإستثمارات الأمريكية وتورطها في دعم ومساندة النظام العنصري في بريتوريا كانت دائما ومنذ البداية تمثل جوهر الخلاف الحاد بين أمريكا والقارة السمراء والآن أصبحت لا تمثل قضية ساخنة في أمريكا فحسب بل وحتى في أفريقيا عامة وقد إتخذ الرئيس الأمريكي السابق «كارتر» وممثله السابق لدى الأمم المتحدة أندرو يانج موقفاً عاماً يؤكد بأن الشركات الأمريكية العاملة في جنوب أفريقيا بإستثماراتها الضخمة تمثل قاعدة كبرى وصلبة للبيض والسود على السواء في جنوب أفريقيا ، وحيث أنه قد سبق للمندوب الأمريكي «يانج» وأن قام بزيارة لجهانزبيرج عام ١٩٧٧ ونتيجة لتصريحاته المتعلقة بالأبرتهايد فقد بعث السفير الأمريكي في بريتوريا آنذاك ببرقية سرية دبلوماسية للخارجية الأمريكية أوضح فيها بأن يانج قد جادل في القول بأن سود جنوب أفريقيا يودون أن تخرج امريكا بإستثماراتها الضخمة وتغادر المنطقة (١٦) حتى ينهار النظام العنصري في بريتوريا على الرغم من أن يانج أنكر ذلك ، ونتيجة لضغوط بريتوريا على حكومة كارتة إضطر السفير يانج إلى تقديم استقالته من منصبه كمندوب لأمريكا لدى المنظمة الأممية وذلك في صيف عام ١٩٧٩ .

وفي مجال التسليح نجد أن الأنظمة الغربية لم يقتصر دعمها للنظام النعصري في بريتوريا على الإقتصاد بل وصل حتى قضية تسليح العنصريين كي يقضوا على الأفارقة أهل البلاد ، حيث نجد أن نصف البالغين من العمر من البيض يمتلكون السلاح في بيوتهم ونصف البنادق والمسدسات تصل حالياً من روسيا وتشيكوسلوفاكيا عن طريق هامبورج بالإضافة إلى بنادق وأسلحة خفيفة أخرى تصل جنوب أفريقيا من البرازيل وفرنسا والمانيا الغربية وإيطاليا وإسبانيا وفنلندة عن طريق هونكونج كما تعمل إسرائيل وبلجيكا على تزويد جنوب أفريقيا بأسلحة خفيفة بالإضافة إلى جماعة النيتو وفي مقدمتها أمريكا وهولندة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية . كما أن جميع مستلزمات الجيش والشرطة من الأسلحة الخفيفة في جنوب أفريقيا تقوم بصناعتها مؤسسة «ارمسكور» المهتمة بصناعة وتنمية الأسلحة المختلفة وتعتبر جنوب أفريقيا من الأنظمة التي حققت إكتفاءً ذاتياً في هذا المجال كما تقوم المؤسسة المذكورة بانتاج دبابات (أ . م . ايكس .) وسيارات راندهارد وصواريخ أرض جو بالإضافة إلى القنابل المسيلة للدموع والذخيرة الأخرى وكذلك قنابل النابالم المحرمة دولياً وصواريخ جو أرض حيث تعتبر مؤسسة أطلس المؤسسة الأولى المتخصصة والتي توفر لجنوب أفريقيا جميع مستلزماتها من طائرات السلاح الجوي وكذلك قطع الغيار الخاصة بذلك كما تعمل هذه المؤسسة برخصة وبإتفاق مع الشركات الأجنبية الأخرى في إنتاج وتصنيع هذه المعدات . وبالرغم من أنه قد سبق للأمم المتحدة وأن إتخذت قراراً عام ١٩٦٣ يدعو الدول الأعضاء بالتعاون مع بعضها البعض من أجل فرض حظر على بيع أو إرسال الأسلحة بجميع أنواعها للنظام العنصري في بريتوريا وكذلك جميع أنواع الذخيرة الأخرى إلاّ أن هذا القرار تجاهلته الدول الغربية خصوصاً الممثلة الدائمة بمجلس الأمن الدولي . ومن بين الدول التي تجاهلت الحظر علناً هي فرنسا التي تعتبر المزود الرئيسي والمصدر الأول لجنوب أفريقيا من حيث التسليح حيث سبق لها وأن باعت أسلحة لبريتوريا بما قيمته (١٦٠) مليون دولار خلال فترة نصف عقد من المزمن

١٩٦٩ — ١٩٧٣ ، وهذا يعتبر في حد ذاته إنتهاكاً صارخاً وواضحاً لقرارات المنظمة الدولية وتواطؤاً وتحالفاً مشبوهاً ومـؤامـرة فرنسية قذرة ضد إرادة وتطلعات الشعوب الأفريقية التي تدعي فرنسا الوصاية عليها . وخلال هذه الفترة نفسها قامت إيطاليا بإرسال أسلحة لبريتوريا بلغت قيمتها (٢٠) مليون دولار في حين بلغت مبيعات بريطانيا من الأسلحة لبريتوريا خلال نفس الفترة قرابة (١٥) مليون دولار . أما أمريكا وإسرائيل وأنظمة أخرى مماثلة فقد ساهمت في مشروع تسليح بريتوريا بنفس الحجم أو أكثر في بعض الحالات (١٧) . ومثلها مثل بريطانيا من حيث الحظر ومدى التقيد به فإن أمريكا تدعى أنها تؤيد بكل قواها موضوع الحظر الذي فرض ويفرض على بريتوريا بين الحين والآخر من قبل المجتمع الدولي وهذا طبعاً من الناحية النظرية وهذا يحدث بطبيعة الحال وبدون تحفظ إلاّ أنه من الناحية التطبيقية نجد أن الدول الغربية الثلاث الدائمة في مجلس الأمن مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا هي التي وراء الإستثمارات وهي التي وراء التسليح وهي التي وراء الإبرتهايد ودعمه بشتى الوسائل ويا ليت الأفارقة يصحون لهذه المؤآمرات التي لا تزال تحاك ضدهم في واشنطن ولندن وباريس خصوصاً الأخيرة حيث ملتقاهم دائماً باريس وعنوانهم الدائم دائما باريس وتصريحاتهم — إذا كان هناك تصريحات — دائماً من باريس ، وعندما يُنفون دائماً يُنفون إلى باريس كما حدث للعديد من القادة الأفارقة عند الإطاحة بحكمهم ، وهكذا إستطاع ديستان أن يجمعهم بين الحين والآخر من أجل المشاورات ومن أجل ضمان إستمرار هيمنة فرنسا على هذه الأنظمة الأفريقية المغلوبة على أمرها ذات الإستقلال المزيف .

وفي نهاية هذه المقالة القصيرة لا بد لنا من التطرق لموضوع رد الفعل الافريقي بصفة خاصة ورد الفعل العالمي بصفة عامة تجاه قضية الأبرتهايد بجميع أبعادها ، كذلك فإنه من المفيد والمناسب أيضاً وفي ختام هذه المقالة أن نستعرض حركة النضال والمعارضة والمقاومة التي قادها الأفارقة الذين يتعرضون لأسوأ نماذج التعذيب في سجون بريتوريا العنصرية لا لشيء إلاّ لكونهم يعارضون سياسة الأبرتهايد ، حيث كثيراً ما يتعرضون لأسوأ المعاملات لما قاموا به من عمل بطولي يطالب الحكومة العنصرية بتغيير سياستها الوحشية والقمعية التي تهدد أمن وسلامة وكرامة المواطن الأفريقي الحر . إن حركة التصدي للأبرتهايد والإنتفاضات الشعبية العارمة بدأت سلسلة من الإجراءات تتعلق بالكفاح المسلح وإتخذت المسلك الصحيح في حركة نضالها الشعبي ضد الإستغلال والعنصرية سعياً وراء تحقيق المساواة والعـدالـة الإجتماعية .

ومن الزاوية التاريخية نقول بأن أمريكا مثلاً لم تكن لها مصالح في أفريقيا بكاملها كما أنها لم تعرف أفريقيا حيث قسم الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية تم تأسيسه عام ١٩٥٨ ، وهذا دليل قاطع على أنه قبل عام ١٩٥٨ لم يكن لأمريكا دور ولا مصلحة في المنطقة تماماً مثل تواجدها في الوطن العربي حيث لم يسبق لأمريكا وأن أجرت إتصالات مع العرب إلاّ مع بداية الخمسينات وبهذه الكيفية والطريقة تورطت أمريكا في العالم العربي وفي أفريقيا وفي كثير من أجزاء العالم ودخلت المسرح للتفرج وأخيراً لتحكم المباراة حتى أصبحت طرفاً في اللعبة . والذي زاد تورطها في أفريقيا أكثر هي أحداث الكونغو (زائير) عام ١٩٦٠ وحربه الأهلية آنذاك حيث المصالح الأمريكية في المنطقة قبل هذه الفترة كانت تحميها كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال بالإضافة إلى جنوب أفريقيا نفسها ، كما أن الإفتقار إلى التدخل المباشر في الشئون الداخلية للدول الأفريقية من قبل أمريكا كان مؤشراً على نجاح الأنظمة الإستعمارية في المحافظة على الوضع الراهن

بالمنطقة . هذا وقد تمكنت أمريكا فيما بعد من الإحلال محل بلجيكا في زائير التي كانت — أي بلجيكا — ضعيفة لتولي هذه المهام بجدية كاملة واستطاعت أمريكا أن تمهّد الطريق لموبوتو سيسي سيكو أن يتولى السلطة في نوفمبر ١٩٦٥ بعد أن نجح في الإطاحة بحكومة كازافوبو واستمر في الحكم حتى هذه اللحظة بالرغم من المشاكل التي يواجهها نظامه والمعارضة التي تتحداه ، وبهذه الكيفية أصبحت زائير مأوى للمستثمرين الأمريكيين وكذلك أحد حلفاء أمريكا السياسيين في أفريقيا السوداء (١٨) . كما أن المصالح الأمريكية بدأت تتغير ببطء كما هو مدون بسلوك التصويت الأمريكي في الأمم المتحدة خلال السنة الأولى من العقد الخامس حيث عندما أصبح موضوع الأبرتهايد مدرجاً بجدول أعمال الدورة السابعة للأمم المتحدة عارضت أمريكا وبشدة القرار الذي إتخذته الأمم المتحدة والذي يقضي بتشكيل لجنة لتقصّي الحقائق عن أوضاع الأهالي الأفارقة في المنطقة وإكتشاف الحقيقة . كما لم تبدأ أمريكا دولياً ورسمياً في تغيير موقفها وإتجاهها حيال هذا الموضوع إلاّ بعد عام ١٩٥٨ ، عندما عدّلت إدارة أيزنهاور شيئاً في هذا الموقف بما يتمشى والنهج الأمريكي الجديد وسُمح للمندوب الأمريكي أن يصوت لصالح مشروع يعبّر عن الأسف والقلق الدولي حول إنتهاكات حكومة بريتوريا العنصرية لحقوق الإنسان وحتى عند هذا الحد فإن أمريكا لم تسمح ولم توافق على إستخدام كلمة «الإدانة» وأن تظهر في مثل هذا القرار لما يسببه ذلك من إحراج لها مع بريتوريا خصوصاً وأن الإستثمارات الأمريكية في ذلك الوقت على وشك البداية وإكتشاف الطرق السريعة للتغلغل في المنطقة ومع إدارة كندي لعام ١٩٦١ بدأت أمريكا في بناء نموذج جديد إنضمت الحكومة الأمريكية بموجبه إلى أغلبية الوفود بالأمم المتحدة في الإدانة الشفوية لحكومة بريتوريا العنصرية وسياستها التعسفية . وبالرغم من هذا كله إلاّ أن الدول الأفريقية لم تكن مقتنعة بهذه النغمة الأمريكية وفي الإجتماع الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد بأديس أبابا في مايو ١٩٦٣ دعا القادة الأفارقة أمريكا أن تختار ما بين أفريقيا والدول الإستعمارية الأوروبية وأن تحدّد موقفها تجاه هذا الموضوع وعلى ما يبدو فإن أمريكا إختارت بحكم القدر وفضلت الدول الإستعمارية ، والأفارقة على ما يبدو لم يخطروا بعد بالقرار الأمريكي حتى الان .

إن عملية الإستمرار في محاربة الإستعمار والصحيونية العنصرية بمختلف نماذجها هي مسئولية جميع الدول المحبة للسلام والداعية للأمن والإستقرار الصهيونية سعياً وراء تحقيق شيء إسمه خير البشرية والسلام العالمي . وعلى المستوى الدولي فقد حدث وأن نوقش موضوع العنصرية (الأبرتهايد) لأول مرة على مستوى أو صعيد المحافل الدولية وذلك خلال أوائل الخمسينات عندما إستعرضت الأمم المتحدة في دورتها السابعة (١٩٥٢) قضية الأبرتهايد وهذا يدل دلالة واضحة على رد فعل المجتمع الدولي بأكمله وبمختلف أنظمته السياسية تجاه قضية الأبرتهايد ومدى وعي وإدراك المجتمع الدولي والمستوى الذي وصل اليه حتى يناقش هذه القضية الخطيرة التي تهدد الوضع الدولي بصفة عامة كما يمثل ذلك مدى إدراك المجتمع الدولي لخطورة إستمرار الأبرتهايد على الساحة الدولية وخوفاً من إنتشاره بجميع البقاع وعند ذلك الحد تحصل الكارثة التي حصلت في جنوب القارة السمراء حاليا . إن المجتمع الدولي وعلى مختلف مستوياته كان واضحاً في إدانته لسياسة الأبرتهايد التي انتهجتها حكومة بريتوريا العنصرية وسبق للأسرة الدولية أن طلبت من نظام بريتوريا مراراً تغيير سياسته تجاه هذه القضية الخطيرة بكل أبعادها المتشعبة والتي تهدد في النهاية المجتمع الدولي بأسره وتؤثر على إستقرارية الأمن والسلام الدوليين . فمنذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ إتخذت الأمم المتحدة عدة قرارات أبدت فيها أسفها

العميق تجاه فشل حكومة بريتوريا في الإلتزام بمبـــاديئ ميثاق الأمم المتحدة كما طلبت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً من حكومة بريتوريا تعديل وتغيير سياساتها التعسفية العنصرية الوحشية تجاه قضية الأبرتهايد . وبالرغم من هذه الإدانات المتكررة والمطالبة بإنتهاج سياسة أكثر عدلاً ومساواة بين الأفراد إلاّ أن حكومة بريتوريا لا تزال تتجاهل قرارات المنظمة الدولية وتجادل في القول بأن الأمم المتحدة ليست بالجهة المختصة في إصدار مثل هذه القرارات حيث تزعم بريتوريا بأن ميثاق الأمم المتحدة يمنع مناقشة الشئون الداخلية للدول الأعضاء . وعليه فإن ربيع عام ١٩٦٠ يمثل قضية تحول في سلوك دول العالم تجاه الأبرتهايد كما يمثل ربيع عام ١٩٦٠ نقطة إنطلاق في مجال المقاومة وردود الفعل والهجوم المضاد بالنسبة للأفارقة في نضالهم وكفاحهم ضد الأبرتهايد وسياسته التعسفية كما أن مذبحة شاربيفيل لعام ١٩٦٠ نتج عنها وعلى الصعيد الدولي موقف شديد من قبل الأمم المتحدة وهذه هي بداية تدخل الأمم المتحدة في قضية الأبرتهايد لإدراكها لخطورة الموقف الذي بدأت نيرانه تشتعل . إن حركة المقاومة والمعارضة بدأت مع هذه المذبحة الرهيبة التي إقترفتها حكومة بريتوريا وجنّدت لها الجزارين المؤهلين بأسلحتهم المختلفة وإن أول سـلسلة هذه الإنتفاضات الشعبية العارمة التي إجتاحت جنوب أفريقيا وحاولت بل ونجحت حكومة بريتوريا في قمعها بشتي الوسائل هي حادثة مذبحة «شاربيفيل» التي وقعت يوم ٢١ مارس عام ١٩٦٠ ، وبدأت الحادثة بأن قامت مجموعة من الأهالي يبلغ عددها حوالي ١٠ الآف متظاهر بشن مظاهرة سلمية إحتجاجاً على صدور قانون يحدد دخول الأفارقة لمناطق معينة ويمنع دخولهم لمناطق أخرى ، وبدأت المظاهرة السلمية في إحتجاجاتها وحمل المتظاهرون لافـتـات كتبت عليها عبارات تدين بشدة السياسة العنصرية لبريتوريا على هذا القرار اللامنطقي ورفضت الجماهير الأفريقية قبوله كقانون شرعي لأنه يمس كرامتها وإنسانيتها وآدميتها وسرعان ما تدخلت الشرطة العنصرية مستخدمة العنف وأبشع وسائل القمع والتـعـذيب التي عـرفـهـا تـاريـخ التظاهرات والإحتجاجات السلمية واجتازت القوة البوليسية الوحشية مرحلة إستخدام القنابل المسيلة للدموع ووصلت إلى مرحلة إستخدام العنف الغوغائي المتمثل في إطلاق النيران حيث تمكن رجال الشرطة من إطلاق النار بوحشيتهم وحقدهم وغطرسـتـهم على جميع الأفارقة والأبرياء الذين كانوا يحتجون سلمياً على القوانين الظالمة والمعاملة السيئة وكانت بداية الرواية في هيئة مسرحية إنتهت بمذبحة شنيعة راح ضحيتها أكثر من سبعين أفريقيا وجرح أكثر من (١٧٨) شخصاً من الرجال والنساء والأطفال ، وبالرغم من تعدد المصادر واختلافها حول قضية حصر الضحايا في هذه الحادثة المؤلمة التي هزت العالم بأكمله الأعداء منه والأصدقاء ، إلاّ أن عدد الضحايا (القتلى) في هذه الحادثة كان يتراوح ما بين ٦٩ — ٧٢ قتيل في حين تراوح عدد الجرحى ما بين ١٧٨ — ١٩٠ . والآن آن الأوان لمعرفة رد فعل العالم لهذه الفاجعة خصوصاً وأن جنوب أفريقيا تربطها علاقات ودية بالعديد من الأنظمة الغربية والذي أستطيع أن أقوله هنا بأن رد فعل العالم كان سلبيا بصفة عامة وحتى الأنظمة الأفريقية وغيرها التي تتعاطف مع مطالب الشعب في جنوب أفريقيا إستطاعت بطريقة أو بأخرى أن تعالج القضية من زاوية أخرى حفاظاً على علاقاتها مع الدول الإستعمارية التي ما تزال تدور في فلكها وتفادياً للاحراجات لم يثر الموضوع على مستوى رسمي ولم تأخذ الحكومات الأفريقية بالثأر ولم تنتقم من جنوب أفريقيا .

اما بالنسبة للأنظمة الغربية وفي مقدمتها أمريكا ففي اليوم التالي من الحادثة أصدرت وزارة الخارجية

الأمريكية بياناً تأسفت فيه لما حدث إلاّ أنها لم تدنه علنا بل تأسفت له وهكذا بالنسبة لبريطانيا وفرنسا وغيرها من الأنظمة التي تسير في فلكها . وعلى الصعيد الأفريقي فإنه حتى الكتّاب الأفارقة لم يثروا المكتبات بتفاصيل وأبعاد هذه الحادثة حيث نجد كثيراً منهم عند معالجتهم لقضية الأبرتهايد متحفظين مجاملين في كتاباتهم . وعلى الصعيد الأفريقي الرسمي كم دولة أفريقية من الدول المستقلة فعلاً تحي ذكرى مذبحة شاربيفيل المذكورة وكم دولة أفريقية تحي مذبحة سويتو التي حدثت في يونية ١٩٧٦ ، وعلى نفس المستوى كم دولة عربية تحي ذكرى مذبحة دير ياسين والتي راح ضحيتها أكثر من (٢٤٨) من الرجال والنساء والأطفال من أصل (٧٠٠) شخص (١٩) ، هذه الليلة المرعبة ليلة التاسع والعاشر من أبريل عام ١٩٤٨ التي إجتاحت قرية دير ياسين والتي شكلت أبشع جريمة تقترف من قبل الصهاينة في تاريخ الإرهاب ، كما أن حادثة إسقاط الطائرة الليبية المدنية في ربيع ١٩٧٣ من قبل القوات العسكرية الصهيونية تمثل هي الأخرى أخطر عملية إجرامية وإرهابية عرفتها البشرية في تاريخ القرصنة الجوية إقترفتها الصهيونية في فلسطين المحتلة ، ناهيك عن صفقة الأورانيوم وسرقة القوارب الحربية الفرنسية الصنع من قبل المخابرات الصهيونية في اواخر عام ١٩٦٩ ، أضف إلى ذلك حادثة حرق المسجد الأقصى في أغسطس من العام نفسه من قبل الصهاينة والأضرار التي نتجت عنها والمؤتمر الإسلامي يتحدث عن إمكانية تحرير القدس حيث تم فعلاً تشكيل لجنة ثلاثية للقدس تضم حسن المغرب وسيكاتورى غينيا وضياء الرحمن بنجلاديش . وعلى الصعيد العربي والإسلامي فإن مذبحة دير ياسين وحادثة إسقاط الطائرة الليبية في ربيع ١٩٧٣ ، وتهريب صفقة الأورانيوم والزوارق الحربية الفرنسية من داخل فرنسا وتهريبها لكي يستخدمها الصهاينة تمثل جميعها أبشع الأعمال الإجرامية التي إقترفتها الصهيونية في عالم الإرهاب والإختطاف والتهريب والقرصنة ولكن بعد هذا كله بقي الصهاينة كثيري التحدث عن عملية ميونخ لعام ١٩٧٣ ، وحادثة مطار اللد وغير ذلك من الأعمال الفدائية التي قام بها الفلسطينيون من أجل إستعادة أرضهم المغصوبة ، إلاّ أن الصهاينة على ما يبدو نجحوا في بلورة النشاط الفدائي وتحويله إلى نشاط إرهابي لإقناع العالم بأن هذه الأعمال تعتبر أعمال تخريبية في حين أعمالهم — أي الصهاينة — تعتبر شرعية وفدائية . والعالم بالرغم من أنه غير مقتنع لما تقوله الصحافة الصهيونية إلاّ أن كثرة التعليقات والتحليلات توحي للفرد العادي وعلى مستوى العالم أن العرب ليس لهم قضية وأن العرب ليسوا مظلومين وأن العرب لم يعانوا ويقاسوا من مذبحة دير ياسين وأن العرب عندهم فقط البترول ويزيدون في أسعاره كلما سمحت الظروف بذلك . وعليه فإن الفرد على مستوى العالم لا يعرف شيئاً عن مذبحة دير ياسين ولا يعرف شيئاً عما كانت تفعله المنظمات الصهيونية الإرهابية في الأرض المحتلة ولا يعرف شيئاً عن ما فعلته وتفعله إسرائيل في الوطن العربي حالياً وهذا كله راجع إلى فشل الإعلام العربي بكل إمكانياته المادية والبشرية وعلى مختلف مستوياته حيث ثبت وبالتجربة والدليل أن الإعلام العربي «إعلام فاشل» غير منظّم وتنقصه الجرأة في إتخاذ زمام المبادرة في التعبير عن ما يجوب بضمير كل عربي شريف وأصبح إعلام مجاملات وفشل في فضح وتعرية إسرائيل على حقيقتها أمام العالم وإثبات عدم شرعية تواجدها حيث أن فكرة إقامة ندوة عالمية حول آثار وأبعاد مذبحة دير ياسين لعام ١٩٤٨ ، كفيلة بأن تعطي دفعاً للقضية الفلسطينية وسوف تنسف كل ما عملته إسرائيل منذ قيامها الغير شرعي وهذا يمثل بالتالي ضربة قاضية وقرص مر يتعذر على إسرائيل إبتلاعه بسهولة . إن للجامعة العربية مكاتب إعلام في

الخارج في العديد من الدول الأوروبية والأمريكية ولكن ما هو عمل وإستراتيجية وجدوى هذه المكاتب . في واقع الأمر إنها عبارة عن مكاتب سياحية ينقصها فقط مكتب للحجز خاص بالطيران ومواعيد الرحلات لأن هذه المكاتب على ما يبدو إنحرفت عن خط سيرها الصحيح ألا وهو شرح القضية وتعبئة الرأي العام العالمي وتوصيل المعلومات للأفراد بشتى الوسائل المتاحة وفضح الكيان الصهيوني وأعماله ونشاطاته التخريبية في الثلاثينات والأربعينات وكيف بين عشية وضحاها تمكن من أن يقيم موطناً له على أرض عربية ويطرد ويشرّد سكانها العرب . وعليه فالإعلام العربي مقّصر في هذا الصدد وفشل في تبليغ الرسالة التي أُوفد للخارج من أجلها حيث وعلى مستوى الوطن العربي كلنا ملمين على ما أعتقد بما قام به الصهاينة من عمل تخريبي منذ وعد بيلفور المشئوم في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ وحتى مـــايو عام ١٩٤٨ . إذن الموضوع وعلى الصعيد العربي يعتبر محسوم إلى حد ما والذي نريده الآن من الإعلام العربي هو تبليغ وتوصيل الرسالة إلى العالم الخارجي .

خلاصة القول فإن مذبحة شاربيفيل لعام ١٩٦٠ ، مهّدت الطريق أمام الجماهير الأفريقية بأن تثور ضد التعسف وضد الظلم والقهر خصوصاً وأن هذه الحادثة المؤلمة هزت حتى العالم بأسره وظهر الأبرتهايد على حقيقته ولأول مرة بعد الجمعية العامة يناقش موضوع الأبرتهايد على مستوى مجلس الأمن الدولي وذلك في ابريل عام ١٩٦٠ ، حيث أعلن مجلس الأمن ولأول مرة في تاريخه بأن الوضع في جنوب أفريقيا من الممكن أن يعرض الأمن والسلام الدوليين للخطر وهذا في حد ذاته أعطى للأفارقة أملاً في تصعيد كفاحهم ونضالهم ضد سياسة الأبرتهايد . وفي خلال الدورة السابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة (نوفمبر ١٩٦٢.) إتخذت الجمعية العامة قراراً يدعو الدول الأعضاء إلى إتخاذ خطوات معينة تتمثل في قطع أو الإمتناع عن إقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة بريتوريا العنصرية وغلق موانيها أمام جميع البواخر التي تحمل علم جنوب أفريقيا ومنع بواخرها من الدخول لموانى جنوب أفريقيا ومقاطعة جميع سلع جنوب أفريقيا والإمتناع عن تصدير سلع لجنوب أفريقيا بما في ذلك جميع أنواع الأسلحة والذخيرة وقطع الغيار بجميع أنواعها إلى جانب رفض السماح بالهبوط أو العبور أو تقديم تسهيلات لجميع الطائرات التابعة لجمهورية جنوب أفريقيا وكذلك الشركات المسجلة تحت قوانين جنوب أفريقيا والتي تتعامل معها . وفي أغسطس عام ١٩٦٣ ، إتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً آخر بعد قراره التاريخي لشهر أبريل من عام ١٩٦٠ ، طلب فيه من بين ما طلب من الدول الأعضاء سرعة إيقاف مبيعاتها من الأسلحة والذخيرة بجميع أنواعها والعربات العسكرية وشحنها لجنوب أفريقيا . وفي ديسمبر من نفس العام طلب مجلس الأمن في قرار مماثل من جميع الدول الأعضاء في المنظمة الأممية إيقاف بيع وشحن المعدات والمواد بمختلف أنواعها والمتعلقة بصناعة وصيانة الأسلحة والذخيرة وقطع الغيار لجنوب أفريقيا العنصرية وفي آخر محاولة لإيجاد حل سلمي للصراع القائم في جنوب أفريقيا وموقف المجتمع الدولي تجاه قضية الأبرتهايد فقد تم تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل هيئة دولية من الخبراء والمختصين والمهتمين لدراسة الطرق الكفيلة لحل الوضع الحالي في جنوب أفريقيا بواسطة التطبيق السلمي والكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة أهالي المنطقة بغض النظر عن العقيدة ، واللون والجنس . وبالرغم من أن هذه الهيئة تم تشكيلها وكلفت بالقيام بهذه المهمة إلاّ أن حكومة بريتوريا العنصرية تعنتاً منها رفضت السماح لهذه الهيئة من الدخول للمنطقة ، وآخر هذه المحاولات فشلت هي الأخرى لعدم وجود تجاوب من قبل حكومة

بريتوريا العنصرية . وهكذا ومنذ عام ١٩٦٤ ، إستمرت الأمم المتحدة في اتخاذ قرارات تدين سياسة الأبرتهايد وتندد بإجراءات حكومة بريتوريا حيث أن تحريض الأمم المتحدة على إتخاذ قرارات ضد سياسة الأبرتهايد في جنوب أفريقيا ظهر أصلا مع بداية العقد السادس خصوصاً بعد حادثة مذبحة شاربيفيل مباشرة وحصول العديد من الدول الأفريقية على إستقلالها ، وإدانتها هذه تمثلت في الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب أفريقيا وحلفائها الحقيقيين مثل بريطانيا وأمريكا وفرنسا وألمانيا وغيرها ، وعبّرت الدول الأفريقية هذه عن خيبة أملها في سلوك الدول الغربية في الأمم المتحدة تجاه قضية الابرتهايد . فمن ناحية نجد أن بريطانيا وأمريكا وفرنسا تعمل جاهدة مع بقية الأسرة الدولية في إدانة النظام العنصري في بريتوريا وفرض أقصى القوبات الإقتصادية والعسكرية عليه ، ومن ناحية أخرى نجد أن حجم تدفق الأموال والإستثمارات المباشرة وغير المباشرة على جنوب أفريقيا من قبل الأنظمة الغربية الرأسمالية قد إستمر وبصفة إعتيادية . وعلى مستوى الأمم المتحدة فقد طالبت الدول الأفريقية مراراً وتكراراً بفرض عقوبات إقتصادية وعسكرية وعزل جنوب أفريقيا عن بقية العالم إلاّ أن الدول الغربية الثلاث ما تزال مصرة على ضمان إستمرارية الأبرتهايد وحماية النظام العنصري في بريتوريا سواء أراد الأفارقة ذلك من عدمه . ولا شك أن حق النقض الجماعي الذي إستخدمته الدول الغربية الثلاث عام ١٩٧٧ في مجلس الأمن الدولي والمتعلق بفرض عقوبات إقتصادية وعسكرية شديدة على جنوب أفريقيا كان يمثل صفعة ساخنة للقادة الأفارقة الذين يتهافتون العواصم لندن وواشنطن وباريس كل يوم يؤدون فرائض الولاء من أجل تبييض وجوههم أمام أسيادهم الغربيين . وفيما يخص سياسة الأبرتهايد وقضية إقليم ناميبيا التابع لجنوب أفريقيا منذ الحرب العالمية الأولى نقول بأنه قد سبق لكل من أثيوبيا وليبيريا أن طلبتا عام ١٩٦٠ من محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة أن تنظر في موضوع شرعية جنوب أفريقيا في الوصاية على إقليم ناميبيا حتى توضح المحكمة الدولية حقوق الأمم المتحدة والتزامات جنوب أفريقيا تجاه قضية الإقليم الذي تديره وقد اندهش العالم بأسره ومحاموه الدوليون عام ١٩٦٦ من رد المحكمة الدولية المتضمن إفتقار الدولتين ليبيريا وأثيوبيا للمصلحة القانونية في إدعائهما هذا وعلى أثر ذلك وهذا القرار الدولي تشجعت جنوب أفريقيا من فشل أثيوبيا وليبيريا في الحصول على دعم وتأييد محكمة العدل الدولية وهكذا تمكنت جنوب أفريقيا من فرض سيطرتها أكثر وعممت ومددت الأبرتهايد حتى شمل الإقليم بكامله ، كما أعطى القرار الظالم لبريتوريا العنصرية دفعاً جديداً في ممارسة الابرتهايد بكل أشكاله خصوصاً وأن القرار صدر عن أكبر هيئة قانونية دولية «تفهم وتفقه في القانون الدولي» ويؤيد ويؤكد القرار إستمرار بقاء جنوب أفريقيا شرطياً على الإقليم . ونتيجة لهذا القرار الدولي «اللامسئول» الصادر من جهة ليست في مستوى المسئولية الحقيقية وبناء على هذه الحقائق المرة حصل رد فعل لدى المجتمع الدولي وبدأت الضغوط على الأمم المتحدة من أجل تصحيح «الغلطة الشنيعة» التي إرتكبتها محكمة العدل الدولية التي تأسست عام ١٩١٩ لمناصرة الضعيف ومساعدته وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الشعوب وإعطاء كل ذي حق حقه بالكامل بدون مجاملات وبدون تعصب . ونتيجة لهذه الضغوط وهذا الغضب وهذا الإستياء من قبل العالم تجاه قرار محكمة العدل الدولية والذي أعطى لبريتوريا العنصرية الضوء الأخضر في الإستمرار في أعمالها وممارستها العنصرية سرعان ما صححت الأمم المتحدة هذا الخطأ بأن اتخذت قرارها التاريخي في أكتوبر من عام ١٩٦٦

المتعلق بإنهاء إنتداب جنوب أفريقيا على إدارة الإقليم حيث أصبح تحت المسئولية المباشرة للأمم المتحدة ، وفي مايو ١٩٦٧ تم تاسيس مجلس جنوب غرب أفريقيا التابع للأمم المتحدة لتولي إدارة الإقليم حتى يحقق إستقلاله ، وفي يونية عام ١٩٦٨ ، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي خطوة أخرى تطلعية وبناء على رغبات شعب الإقليم المعني بإعادة تسمية الإقليم بـ « ناميبيا » بدلاً من جنوب غرب أفريقيا ، ومنذ ذلك الحين أصبح الإقليم يعرف رسمياً ودولياً بإسم ناميبيا كما طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس ١٩٦٩ من جنوب أفريقيا سحب إدارتها والتخلي عن الإقليم فوراً ، وخلال فترة الثلاث سنوات ١٩٦٦ — ١٩٦٩ ، لم تعترف حكومة بريتوريا العنصرية بحق الأمم المتحدة في التدخل ورفضت التعاون مع الهيئات الدولية التي تدير مجلس ناميبيا كما لم تقدم بريتوريا أي مساعدة في هذا الصدد بل وضعت كل العراقيل أمام هذه الهيئات وعقّدت كل الأمور كما منعت بريتوريا العنصرية الهيئات الدولية وفي مقدمتها مجلس ناميبيا من الدخول بقصد الإشراف على الإنتخابات التي أجريت في الإقليم في أغسطس ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٥ وديسمبر ١٩٧٨ ، والتي أكدت ورسخت فكرة مهزلة الإنتخابات بكل أشكالها التي تجرى من هذا النوع وعلى هذا المستوى حيث المشاركة الأفريقية كانت ضئيلة بالرغم من إجبار الأهالي الأفارقة على التوجه لصناديق الإقتراع للإدلاء بأصواتهم بالقوة ولصالح الطرف الذي تسانده وتدعمه حكومة بريتوريا .

وسعياً وراء إقناع بريتوريا في التخلي عن الإقليم فقد إتخذ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة قرارين هامين في يولية عام ١٩٧٠ يدعو الأول إلى ضمان إيقاف العلاقات التجارية فيما يخص ناميبيا وتجميد أو الإحتفاظ بالقروض أو أي دعم مادي والذي ربما يستخدم في تنمية التجارة مع ناميبيا والعمل على عدم تشجيع تدفق الإستثمارات على إقليم ناميبيا علماً بأن أمريكا سبق وأن أعلنت في مايو من نفس العام وقبل صدور هذا القرار عدم تشجيعها على الإستثمارات الأمريكية في إقليم ناميبيا المذكور تمشياً مع قرارات مجلس الأمن الدولي ولكن إستثماراتها في جنوب أفريقيا لم يتطرق لها البيان الأمريكي وقد طلب القرار الثاني لمجلس الأمن من محكمة العدل الدولية موافاته بالرأى القانوني الإستشاري حول العواقب القانونية للدول المستمر تواجدها في جنوب أفريقيا وناميبيا وبعد مرور عام واحد من ذلك وتدعيماً للمساعي التي بذلت من أجل محاربة الأبرتهايد وإدانة جنوب أفريقيا والتنديد بسياستها الإمبريالية فقد تجاوبت محكمة العدل الدولية هذه المرة مع مطالب المجتمع الدولي وأعلنت قرارها التاريخي الصادر في يونية ١٩٧١ والذي بين بأن التواجد المستمر لجنوب أفريقيا في إقليم ناميبيا يعتبو وبكل المعايير تواجداً غير شرعي وعلى جنوب أفريقيا سحب إدارتها من الإقليم فوراً ، وهذا القرار يوضح لنا بأن قضاة المحكمة الدولية الخمسة عشر في عام ١٩٦٦ ليسوا نفس القضاة في عام ١٩٧١ ، وعليه تغيرت الأدوار وبقي القانون الدولي في مكانه تستخدمه الدول الكبيرة لصالحها كلما سمحت الظروف بذلك خصوصاً وأنه — أي القانون الدولي — هو من نتاج الدول الكبيرة التي صاغته واعتمدته ووضعته تحت تصرف الدول الصغيرة فيما بعد وهناك الآن فكرة سائدة بين دول العالم خصوصاً الصغرى منها بدأت تطالب بتعديل القانون الدولي بما يتمشى ومصالحها حيث أن مشاركتها في إجراء التعديلات الجوهرية في القانون الدولي المعدل ستمكنها مستقبلاً من أن تلعب دوراً مهما على خشبة المسرح السياسي الدولي . ونتيجة لقرار محكمة العدل الدولية هذا فقد كان رد فعل حكومة بريتوريا أكثر عنفاً

وتشبثاً وتعنتاً حيث جاء على لسان رئيس وزرائها فولستر الذي رفض قرار المحكمة الدولية والذي يختلف عن قرارها لعام ١٩٦٦ ، ووصفه بأنه «ثأر سياسي ضد جنوب أفريقيا» . هذا وقد قام كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة لإقليم ناميبيا خلال شهر مارس ١٩٧٢ ، بعد ثلاثة شهور من تعيينه أمينا عاماً للمنظمة الأممية وقد قوبل بموجة من الإحتجاجات من قبل أهالي الإقليم خصوصاً طوائف أوفامبو التي تشكل أغلبية ضد إستمرار سيطرة حكومة بريتوريا العنصرية على الإقليم .

وفيما يتعلق بالمقاومة والمعارضة الأفريقية للأبرتهايد وسياسته القمعية فقد حدث خلال فترة العقد والنصف اللاحقة لمذبحة سويتو أن قام الثوار الأفارقة بشن العديد من الهجمات على حكومة بريتوريا من أجل التحرير والإنعتاق والتخلص من الظلم الذي تعانيه الأغلبية الأفريقية نتيجة للممارسات الوحشية لحكومة بريتوريا العنصرية في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية . وتشير الإحصائيات المتوفرة في هذا الصدد بأن أكثر من ١٠٠٠ أفريقي يحاكمون كل يوم نتيجة مخالفتهم لقوانين التنقل المعمول بها في جنوب أفريقيا كما أطلق رجال الشرطة النار أكثر من ٣٠ مرة على الجماعات التي تبدي معارضتها وإحتجاجاتها خلال الفترة من ١٩١٠ — ١٩٧٣ وخلال صيف عام ١٩٧٦ وأثناء المشاغبات التي حصلت قُتِلَ العديد من المحتجين (٢٠) . وقد حذر مؤخراً رجل الأعمال البريطاني المعروف آون هايمر من خطورة تفجر الوضع في جنوب أفريقيا إذا لم تقم حكومة بريتوريا بإجراء إصلاحات إقتصادية وسياسية لصالح الأغلبية الأفريقية في غضون نصف العقد القادم قبل إنـدلاع ثورة شعبية عارمة في طول البلاد وعرضها وفي مجال تطبيق سياسة التعليم والثقافة حدث وأن تعرض الأفارقة للعديد من المضايقات ومنع الكثير منهم بل وحرم من الحصول على قسط معين من التعليم طيلة هذه الفترة ولم يتمكن الأهالي الأفارقة من إرسال أطفالهم للمدارس حيث الأفريقي لا يتعلم وإنما الذي يتعلم هو الأبيض العنصري فقط . وتشير الإحصائيات والأرقام المتوفرة والمتعلقة بفرص التعليم في جنوب أفريقيا أنه نجد في قطاع التعليم أجور ومرتبات المدرسين تختلف بإختلاف أجناسهم فالمدرس الملوَّن مثلاً يتقاضى ٧٢٪ مما يتقاضاه المدرس الأبيض في حين يتقاضى المدرس الأفريقي ٥٠٪ أي نصف ما يتقاضاه نظيره المدرس الأبيض . هذا من حيث أجور ومرتبات المدرسين أما من حيث لغة التعليم فمنذ أحداث سويتو لعام ١٩٧٦ ولربما قبلها عمدت حكومة بريتوريا على فرض لغة البويرز (الافريكانر) على الأفارقة بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية كما أنه من الجدول التالي رقم (٣) نستطيع أن نكتشف وفي مجال سياسة التعليم في جنوب أفريقيا أن المبادئ التي تحكم هذه السياسة التي وضعها الحزب الوطني الحاكم منذ عام ١٩٥٣ تبين لنا وبوضوح حسب الجدول (٣) ان ٧٤٪ من الأفارقة لا يحصلون على أكثر من التعليم الإبتدائي عموماً بل وبعضهم يحصل على تعليم أقل من السنة الرابعة الإبتدائية في حين ٩٥٪ منهم لا يتحصلون على المرحلة الإبتدائية ، أما بالنسبة للطلاب الافارقة الذين ينهون تعليمهم الثانوي أو الجامعي فنسبتهم قليلة إلى حد لا يذكر كما أن ٦٦,٨٩٪ من التلاميذ الأفارقة هم من المرحلة الإبتدائية الأدنى (معدل الصف الثالث) و٩٤,٨٧٪ من التلاميذ هم من المرحلة الإبتدائية ككل والتي تضم حتى الصف الثامن ويتلقى تلاميذ المرحلة الإبتدائية تعليمهم باللغة القومية ما عدا مناطق ترانسكاي وزولولاند . وعليه فإن تلاميذ المرحلة الإبتدائية يتعلمون قليلاً من اللغتين الإنجليزية والأفريكانارية اللتين تعتبران باللغتين الرسميتين للبلاد .

وفي مجال القمع وإخماد الحركات الثورية داخل جنوب أفريقيا إستمرت جنوب أفريقيا العنصرية في

جـدول رقم (٣)
وضعية المدارس الأفريقية حسب سجلات عام ١٩٧١ — ١٩٧٢

المرحلـة	١٩٧١	١٩٧٢	النسبة المئوية (١٩٧٢)
المرحلة الثانوية			
نمـوذج (٥)	٤٠٦٥	٤٨١٤	٪٠,١٦
نمـوذج (٤)	٧٨٣٣	٩٩٠٩	٪٠,٣٢
نمـوذج (٣)	٢٩٨٠٠	٣٢٠٧٤	٪١,٠٤
نمـوذج (٢)	٤٢٥٠٩	٤٧٢٥٦	٪١,٥٤
نمـوذج (١)	٥٣٦٠٥	٦٣٧٣٣	٪٢,٠٧
المرحلة الإبتدائية			
المقيـاس (٦)	١٤٨٣٧٤	١٦١٤٧٢	٪٥,٢٤
المقيـاس (٥)	١٦٠٣١٦	١٧٦١٠٩	٪٥,٧٢
المقيـاس (٤)	٢٠٥١١٤	٢٢٢٩٠٣	٪٧,٢٤
الإبتدائي المتوسط			
المقيـاس (٣)	٢٨٢٩٤٢	٣٠١٢٣٢	٪٩,٧٨
المقيـاس (٢)	٣٤٢٦٣٦	٣٥٩٣٣٩	٪١١,٦٧
الإبتدائي الأدنى			
المقيـاس (١)	٤٥١٦٨٤	٤٧٥٨٤٨	٪١٥,٤٥
المقياس المتفرع (أ)	٥١١٢٢٤	٥٣٦٨١٨	٪١٧,٤٣
المقياس المتفرع (ب)	٦٧٦٣١٧	٦٨٧٩٩٠	٪٢٢,٣٤

المصـــدر :

The UNESCO Press, Racism & Apartheid in Southern Africa (South Africa & Namibia), The UNESCO Press, Paris, 1974, p. 65.

ممارسة أبشع وسائل التعذيب والحرمان بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية والإعدادية حتى إندلعت إنتفاضة طلابية عارمة في منطقة سويتو إشترك فيها طلاب المرحلة الإعدادية والثانوية وتضمنت خلفياتها قضية اللغة فبالأمس القريب كان طلاب المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية من الافارقة يدرسون المناهج باللغة الإنجليزية وأخيرا قررت السلطات العنصرية في حكومة بريتوريا فرض لغة البويرز (الأفريكانر) بالرغم من المقاومة والمعارضة التي أبداها المدرسون والهيئات الخاصة بالتعليم ونظّار المدارس وأولياء الأمور والطلاب وقررت حكومة بريتوريا العنصرية أن تدّرس نصف المناهج (المقررات) باللغة الانجليزية في حين النصف الآخر يدرس باللغة الأفريكانرية ، وهكذا بدأت العملية وبهذه الكيفية تجمّع الطلاب الأفارقة يوم ١٦ يونية عام ١٩٧٦ في مسيرة طلابية كبرى مصرّة على أن تدرس جميع المقررات باللغة الإنجليزية رافضة اللغة الأفريكانرية هذه اللغة التي تتكلمها الفئة الأكثر تعصباً وكرهاً ورجعية من البيض العنصريين وبهذه الخلفية بدأت حادثة سويتو بمظاهرة طلابية عارمة بدأت صباح ١٦ يونية وإنتهت في ١٧ من سبتمبر من نفس العام ودامت ثلاثة أشهر كاملة . وتشير الإحصائيات الرسمية للقتلى والجرحى خلال هذه

الجـدول رقم (٤)
جدول يبين عدد طلاب الجامعات/يونية ١٩٧٣

الجامعة	البيض	الملوّنون	الأسيويون	الأفارقة	المجموع
كـيب تاون	٨٠٥٧	٣٨٤	١١٦	٥	٨٥٦٢
دوربان ويستفيل	—	٢١٩٢	—	—	٢١٩٢
فورت هـير	—	—	—	١٠٥٣	١٠٥٣
ناتـال	٦٨٢٩	٨٦	٣٤٨	٢٤٤	٧٥٠٧
البرتقال الحر	٥٨٤١	—	—	—	٥٨٤١
فورث إيليزابيث	١٧٣٥	—	—	—	١٧٣٥
بوتشيفستروم	٥٨٩١	—	—	١	٥٨٩٢
بريتوريـا	١٣٧٥٢	—	—	—	١٣٧٥٢
راند أفريكانـز	١٨٩٧	—	—	—	١٨٩٧
روديـس	٢١٦٣	—	٣٩	١	٢٢٠٣
إستلينبـوش	٨٨٤٥	—	—	—	٨٨٤٥
جنوب أفريقيـا	٢٥٣٨٨	١٠١٤	١٩٣٧	٣٧٦٥	٣٢١٠٤
الشمـال	—	—	—	١٢٧٤	١٢٧٤
ويستـيرن كيب	—	١٦٠٠	—	—	١٦٠٠
ووترزرانـد	٩٨٠٣	٢١	٣٨٥	٢٦	١٠٢٣٥
زولـو لانـد	—	—	—	٩٧٩	٩٧٩
المجمـوع	**٩٠٢٠١**	**٣١٠٥**	**٥٠١٧**	**٧٣٤٨**	**١٠٥٦٧١**

المصـدر :

The UNESCO Press, Racism & Apartheid in Southern Africa: (South Africa & Namibia), The UNESCO Press, Paris, 1974, p. 66.

المذبحة الرهيبة التي إقترفتها حكومة بريتوريا العنصرية — والعالم من حولها يتفرج ويتأسف لما حدث — إلى أن عدد الضحايا قد بلغ قرابة (٢٣١) قتيل و(١٢٠٠) جريح ومع نهاية المذبحة تم إعتقال أكثر من (٨٠٠) مواطن أفريقي منهم (٧٧) من قادة حركات الوعي والادراك الأفريقية (٢١) وقد كان من بين المعتقلين العنصر الوطني النشط والمناهض لسياسة الأبرتهايد «إستيفنز بيكو» والذي ظل في المعتقل حتى وفاته في سبتمبر عام ١٩٧٧ التي أحدثت ضجة كبيرة وإحتجاجاً دولياً على متسوى العالم خصوصاً عندما إكتشف أن سبب وفاته كان على أثر جرح في الدماغ تعرض له نتيجة للتعذيب الذي كان يلاقيه وسـوء المعاملة التي تلقاها طيلة مدة بقائه في السجن . ونتيجة لهذه الحادثة المؤسفة التي أدت إلى وفاة بيكو وهو في السجن تم تضييق القيودات الإقتصادية على حكومة بريتوريا العنصرية وفي نوفمبر من نفس العام قرر مجلس الأمن الدولي وفي إتجاه أكثر تقدما فرض حظر الزامي يمنع إرسال الأسلحة لبريتوريا العنصرية إنتقاماً من قمعها لمعارضي سياسة الأبرتهايد من الأفارقة الأحرار . وسعياً وراء الإستمرار

في محاربة الإستعمار والعنصرية بكل أشكالها حدث وأن إتخذت تدابير تهتم بمعاقبة حكومة بريتوريا على إنتهاكها لحقوق الإنسان بكل أبعادها وعلى المستوى الدولي وخلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة تم تجميد عضوية نشاط جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة ، وهذه هي المرة الثانية التي يدخل فيها وفد جنوب أفريقيا العنصرية قاعة الجمعية العامة عند مناقشتها لقضية ناميبيا بقصد المشاركة دون سابق إنذار ويؤمر بمغادرة القاعة بناء على طلب الأغلبية حدث ذلك في مارس عام ١٩٨١ عندما بدأت الجمعية العامة في مناقشة قضية إستقلال ناميبيا ، أما المرة الأولى التي أمر فيها وفد جنوب أفريقيا بمغادرة قاعة الجمعية العامة عند مناقشتها لقضية ناميبيا فقد كانت في مايو عام ١٩٧٩ . كما وأقيمت في هذا الإتجاه عدة لقاءات ومؤتمرات وندوات دولية تبين خطورة الأبرتهايد وأبعاده على العالم بأسره حيث عقدت الندوة الدولية بشأن إستئصال التفرقة العنصرية (الأبرتهايد) ودعم النضال الشعبي من أجل التحرر في جنوب أفريقيا وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٤ — ٢٨ مايو ١٩٧٦ بهافانا ، كوبا ، كما عقد مؤتمر عالمي آخر للتصدي للأبرتهايد وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٢ — ٢٦ أغسطس ١٩٧٧ بمدينة لاجوس بنيجيريا ، كما عقدت اللجنة الدائمة للعقوبات والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والتي تضم سبع دول أفريقية من بينها ليبيا إجتماعاً خلال الأسبوع الثاني من مارس ١٩٨١ بأروشا ، تنزانيا لدراسة الحظر النفطي عن جنوب أفريقيا ووضع الحصار عليها كي تكف عن ممارساتها القمعية ضد الأهالي الأفارقة . إلى جانب ذلك هناك العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت وتعقد بين الحين والآخر لمعالجة قضية الأبرتهايد متمثلة في الحظر والمقاطعة وإستعمال الوسائل الأخرى التي تحقق الهدف من أجل مساعدة المواطن الافريقي الحر في العيش السعيد على أرضه .

المـراجع

References

1. Adam Heribert. Modernizing Racial Domination. The Dynamic of South African Politics: (Univ. of California Press 1972), p. 33.
2. Institute for Policy Studies South Africa: Foreign Investment and Apartheid 1978, p. 45.
3. *Ibid.*, p. 57.
4. Southern Africa, Vol. XII, No. 7, September 1979, p. 22.
5. Africa Research Bulletin, Vol. 16, No. 4, May 31, 1979.
6. Seidman, Ann and Eva. South Africa and U.S. Multinational Corporations (Lawrence Hill & Co. 1978), p. 77.
7. Targetting the Multinationals. Anti-Imperialist Solidarity with Latin America and the Caribbean. Paper submitted by N.I.C.H. (Non Intervention in Chile, N.Y.). To the World Fifth Anti-Monopolist Conference Held in Tripoli, Libya, March 26th–30th, 1980.
8. Institute for Policy Studies South Africa: Foreign Investment and Apartheid 1978, p. 50.
9. *Ibid.*, p. 53.
10. *Ibid.*, p. 55.
11. *Ibid.*, p. 55.
12. *Ibid.*, p. 56.
13. *Ibid.*, p. 56.
14. *Ibid.*, p. 57.
15. *Ibid.*, p. 41.
16. Southern Africa Magazine. April 1978 issue.
17. The Transnational Institute. Black South Africa Explodes (February 1977 issue), p. 48.
18. Institute for Policy Studies, South Africa: Foreign Investment & Apartheid, 1978, p. 68.
19. John, Robert and Hadawi, Sami. The Palestine Diary, Vol. 2 (New World Press, N.Y. 1970) p. 327.
20. Institute for Policy Studies, South Africa. Foreign Investment & Apartheid, 1978, p. 39.
21. The Transnational Institute. Black South Africa Explodes, February 1977 issue, p. 16.